جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

سبل تعزيز التجارة الدولية في ظل كوفيد-19

من إعداد الطالبة:

همايلية شيماء نور الهدى

تحت إشراف الأستاذ:

بوعزيز ناصر

د .براهمية نبيل	أستاذ محاضر- أ-	رئيسا
د .بوعزيز ناصر	أستاذ الدكتور	مشرفا
د .بروك داودي	أستاذ محاضر- أ-	مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

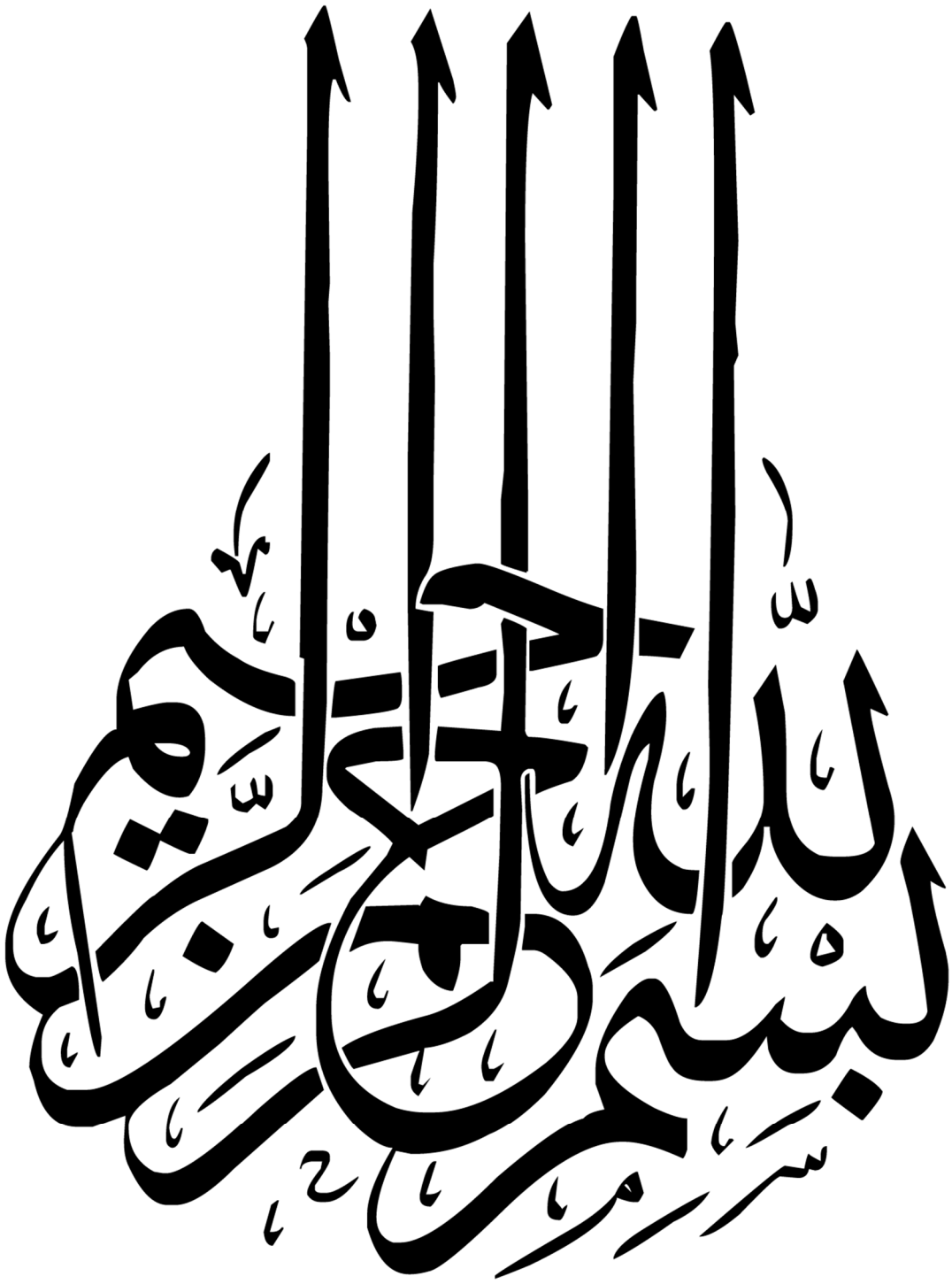
بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 خاصة ما يتعلق بالتجارة الدولية في مختلف دول العالم وكيف أثرت على تدفقات السلع والخدمات ومست النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم. ثم نحاول استعراض بعض الإجراءات والتدابير المتخذة دوليا من قبل الحكومات والمنظمات الدولية لمجابهة الأزمة وتوصلت الدراسة إلى أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تعطل حركة التجارة الدولية وتراجع نشاطها في جميع دول العالم بالإضافة إلى حدوث شلل في الاقتصاد العالمي ككل وأدى هذا بكبرى الشركات إلى إعادة النظر في استراتيجيات توزيع عمليات الإنتاج والتوزيع دوليا.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، الاقتصاد العالمي، ازمة كوفيد-19، الحكومات والمنظمات الدولية

Abstract

The study aims to analyze the economic effects of the Covid-19 pandemic, especially with regard to international trade in various countries of the world and how it affected the flows of goods, services and affected economic, social and political activities in the world.

Then we try to review some of the measures taken internationally by governments and international organizations to confront the crisis.

The Covid-19 pandemic has led to the disruption of international trade and the decline in its activity in all countries of the world, in addition to paralysis in the global economy as a whole, and this has led major companies to reconsider their strategies for distributing production and distribution operations internationally.

Keywords: international trade, global economy, covid-19 crisis, governments and international organizations

Résumé

L'étude vise à analyser les effets économiques de la pandémie de Covid-19, notamment en ce qui concerne le commerce international dans divers pays du monde et comment il a affecté les flux de biens, services et les activités économiques, sociales et politiques dans le monde.

Nous essayons de passer en revue certaines des mesures prises au niveau international par les gouvernements et les organisations mondiales pour faire face à la crise.

La pandémie de Covid-19 a entraîné la perturbation du commerce international et la baisse de son activité dans tous les pays du monde, en plus à la paralysie de l'économie mondiale dans son ensemble, ce qui a conduit les grandes entreprises à reconsidérer leurs stratégies de distribution des opérations de production et de distribution à l'international.

Mots-clés : commerce international, économie mondiale, crise du covid-19, gouvernements et organisations mondiales.

فهرس المحتويات

الفـــــــهرس

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الاشكال

المقدمة العامة ..... أ–د

الفصل الأول: ماهية التجارة الدولية

مقدمة الفصل:.....2

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الدولية 3

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية 3

أولا: تعريف التجارة الدولية 3

ثانيا: الفرق بين التجارة الدولية والتجارة الخارجية 4

ثالثا: المزايا المترتبة على قيام التجارة الدولية.....4

المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية 5

أولا: المجال الاقتصادي.....5

ثانيا: المجال الاجتماعي 5

ثالثا: المجال السياسي 6

المطلب الثالث: أسباب وأهداف قيام التجارة الدولية.....6

أولا: أسباب قيام التجارة الدولية 6

ثانيا: أهداف التجارة الدولية 7

المبحث الثاني: نظريات مفسرة للتجارة الدولية 8

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية 8

أولا: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث 8
ثانيا: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو 8
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية 9
أولا: نظرية هكشر وألين..... 9
ثانيا: اختيار لغز ليونيف لنظرية هكشر أولين..... 10
المطلب الثالث: النظرية الحديثة 12
أولا: نظرية الفجوة التكنولوجية: 12
ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج..... 12
المبحث الثالث: السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الدولية..... 14
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهميتها 14
أولا: مفهوم السياسة التجارية 14
ثانيا: أهمية السياسة التجارية:..... 14
المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية..... 15
أولا: سياسة الحرية التجارية 15
ثانيا: سياسة الحماية التجارية 17
المطلب الثالث: أهداف السياسة التجارية..... 19
أولا: الأهداف الاقتصادية 19
ثانيا: الأهداف الاجتماعية 20
ثالثا: الأهداف الاستراتيجية..... 21
خلاصة الفصل:..... 22

الفصل الثاني: أزمة كوفيد-19 والاقتصاد العالمي

مقدمة الفصل:..... 24

المبحث الأول: ماهية أزمة كوفيد-19 25
المطلب الأول: مفهوم وباء كورونا 25
المطلب الثاني: ظهور وباء كورونا 26
المطلب الثالث: انتشار وباء كورونا 27
المبحث الثاني: واقع الاقتصاد العالمي في ظل كوفيد-19 29
المطلب الأول: الوضع الاقتصادي العالمي الكلي في ظل ازمة كوفيد-19 29
المطلب الثاني: تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية 31
المطلب الثالث: واقع الناتج المحلي الاجمالي العالمي والركود الاقتصادي 36
المبحث الثالث: أثار ازمة كوفيد-19 على اقتصاديات دول العالم 39
المطلب الاول: تأثير كوفيد-19 على الاقتصاديات العالمية المتطورة 39
المطلب الثاني: تأثر اقتصاد الدول العربية والنامية بالجائحة 40
المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية على بلدان افريقيا 42
خلاصة الفصل: 44

الفصل الثالث: سبل إنعاش التجارة الدولية جراء أزمة كوفيد-19

مقدمة الفصل: 46
المبحث الأول: أثار ازمة كوفيد-19 على التجارة الدولية 47
المطلب الأول: تراجع حركة التجارة الدولية 47
المطلب الثاني: تراجع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط حركة الشركات متعددة الجنسيات 49
المطلب الثالث: تضرر الوضع المالي والأسهم العالمية في ظل ازمة كوفيد-19 51
المبحث الثاني: سبل وآليات تعزيز حركة التجارة الدولية 53
المطلب الأول: الدعم اللوجيستي للتجارة الدولية 53
المطلب الثاني: رقمنة الاقتصاديات كآلية لتدعم التجارة الدولية 58

المطلب الثالث: السياسات والاجراءات التي اتخذتها حكومات الدول والمنظمات الدولية لمواجهة تداعيات أزمة كوفيد-19 58
أولا: السياسات التي اتخذتها حكومات الدول 58
ثانيا: السياسات والإجراءات التي اتخذتها المنظمات الدولية لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا 60
المبحث الثالث: الأثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 على لجزائر والاجراءات المتخذة لصد الأزمة..... 61
المطلب الأول: الوضع الاقتصادي العام في الجزائر في ظل كوفيد-19 61
المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية في الجزائر في ظل كوفيد-19..... 62
المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر لتغطية انعكاسات الجائحة وتقليل حجم الضرر .. 65
خلاصة الفصل..... 70
الخاتمة العامة..... 72
قائمة المراجع..... 76

قائمة الجداول

1- صادرات وبدائل الواردات للولايات المتحدة الأمريكية..... 11
2- أثار الجائحة على الناتج المحلي الاجمالي للدول الكبرى والعالم..... 37
3- اعادة تقدير ارباح اكبر 5000 شركة متعددة الجنسيات بسبب جائحة كورونا..... 50

قائمة الاشكال

1- سعر البرميل الواحد للبترول لنهار 29 نوفمبر 2020..... 62
2- احصائيات بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر (الزراعة، الصناعة، والخدمات) نوفمبر 2020
..... 64
3- المؤشرات الاقتصادية في الجزائر: معدل النمو 65
4- الميزانية المخصصة لمواجهة جائحة كورونا..... 67

المقدمة العامة

المقدمة العامة

ظهرت التجارة الدولية منذ العصور الأولى وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة الانطلاقة الأساسية لها، حيث ازدادت الحاجة للمواد الأولية وازداد التصنيع بواسطة المكننة وازداد الانتاج وظهرت الحاجة لأسواق تصريف المنتجات وهنا بدأ استعمار الدول من اجل فتح اسواق جديدة للحصول على المواد الأولية ومن اجل تصريف فوائض الانتاج.

أما في أيامنا هذه فيعود تطور التجارة الدولية إلى تطور كافة مناحي الحياة من وسائل النقل بالدرجة الأولى الى مختلف العلوم التقنية والتكنولوجية وتطور السياسات المالية والنقدية و ظهور الاتحادات والتكتلات الاقتصادية وظهور العديد من المفاهيم العالمية الداعمة لآلية عمل المنظومة التجارية العالمية مثل البنك الدولي للتجارة والتمويل وغيره، و اليوم يعيش العالم منذ ديسمبر 2019 على وقع شبح جائحة كورونا(كوفيد 19)، إذ يعد هذا الوضع استثنائيا من مختلف الجوانب وسيشكل لا محالة منعطفا كبيرا في تاريخ الإنسانية جمعاء ليس لخطورته على صحة الإنسان فحسب بل لآثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كذلك فكما هو معروف أثارت مخاطر الأوبئة والأمراض عبر العصور الكثير من الأسئلة الإشكاليات وهو نفس النقاش الذي تطرحه الآن جائحة كورونا باعتبارها وباء عالمي أثر بشكل مباشر على المعاملات الدولية البشرية والتجارية والسياسية، حيث فرض تفشي الوباء على الدول اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية، كالعزل والحجر الصحي والتباعد الجسدي، وغلق الحدود البحرية والبرية وتعليق الرحلات الجوية، مما انعكس سلبا على الاقتصاد العالمي بصفة عامة و على التجارة الدولية بصفة خاصة حيث دخلت في حالة ركود حاد وانكماش مفاجئ وبالتالي ظهور أزمة اقتصادية عالمية فيما كانت التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2020 تتنبأ بنسبة نمو مستقرة أو مرتفعة، جاء تفشي الفيروس التاجي، وسبب صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، فقد خفضت المنظمة العالمية توقعاتها بالنسبة لنسبة النمو من 2.9 % إلى 1.5 %، وربما تسوء الأمور أكثر إلى درجة تسجيل عجز وخلل في معاملات الاقتصاد العالمي بقيمة 2000 مليار دولار، مما يعني انهيار الاقتصاد العالمي بصفة كلية، و تراجع التجارة الدولية الي ادنى مستوياتها ما يشبه الكساد الكبير الذي أعقب الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 التي أثرت على معظم دول العالم المتقدمة والنامية بحكم الترابط العالمي بين اقتصاديات الدول.

إشكالية الدراسة الرئيسية

بناءًا على ما سبق يمكن ان نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

الي أي مدى أثر فيروس كورونا على التجارة الدولية وماهي سبل انعاشها؟

وتندرج ضمن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتمثل في:

- فيما تتمثل التجارة الدولية وماهي أهم نظرياتها وسياساتها؟
- ماهي جائحة كوفيد-19 وكيف أثرت على الاقتصاد العالمي؟
- كيف أثرت جائحة كوفيد-19 على التجارة الدولية وماهي سبل انعاشها؟

فرضيات الدارسة

في إطار الاجابة عن اشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، نحاول اختبار مدى صحة الفرضيات التالية

1. التجارة الدولية فرع من فروع الاقتصاد القائم على مجموعة من النظريات والسياسات.
2. جائحة كوفيد-19 أزمة صحية مست جميع دول العالم وأثرت على الاقتصاد العالمي بمختلف جوانبه.
3. قامت الدول بعدة تدابير لمواجه تداعيات كوفيد-19 على التجارة الدولية لمحاولة إنعاشها.

أسباب الدراسة

تم اختيار موضوع الدراسة لجملة من الأسباب والاعتبارات أهمها:

- الميل الشخصي للتعرف على أهم مفاهيم التجارة الدولية لارتباطها بالتخصص الأكاديمي.
- الظروف الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية في ظل جائحة كوفيد-19.
- حداثة الموضوع وأهميته في جميع دول العالم.
- معرفة حيثيات جائحة كوفيد-19 التي أدت الى شلل الاقتصاد العالمي.

أهمية الدراسة

تكتسي الدراسة أهمية كبيرة في ظل زيادة حجم الترابط بين الاقتصاديات في مجال التجارة الدولية حيث أن التدابير المعتمدة لمواجهة الجائحة تسببت في احداث توقف جزئي لنشاط المصانع في أغلب الدول لا سيما الصين وتقييد حركة التجارة الدولية مما أدي الى التأثير السلبي على جانبي العرض والطلب والإنتاج العالمي.

أهداف الدراسة

- تبيان مفهوم التجارة الدولية وأهميتها في الاقتصاد العالمي.
- التعرف على جائحة كوفيد-19 ومدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي.
- الكشف عن أهم الانعكاسات الناتجة عن تداعيات كوفيد-19 والتدبير اللازمة لمواجهتها.
- عرض أهم الاليات التي تسمح بإعادة إنعاش التجارة الدولية أثناء وبعد كوفيد-19.

منهجية الدراسة

من أجل دراسة إشكالية البحث، والاجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات، تم اتباع المنهج الوصفي في الفصول الثلاث بهدف تقديم وصف دقيق لمتغيرات الدراسة وتحليل علاقاتها الترابطية ويظهر هذا من خلال تقديم كل ما يتعلق بالتجارة الدولية من مفاهيمها ونظرياتها وسياستها بالإضافة الى كافة المفاهيم المرتبطة بجائحة كوفيد-19 وكيف أثر هذا الأخير على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وكيف قامت الدول بالإجراءات والتدابير لمواجهة الجائحة والحد من انعكاساتها السلبية على مختلف دول العالم.

الدراسات السابقة

اعتمدت الإشكالية محل الدراسة على جملة من الدراسات ذات العلاقة بموضوع التجارة الدولية وجائحة كوفيد-19 نذكر منها:

- دراسة **سميحة جديدي وعبد المالك باهي**، تداعيات جائحة كوفيد-19 على التجارة عبر سلاسل القيمة العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2021.

تناولت هذه الدراسة الاثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 خاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية عبر سلاسل القيمة العالمية وتأثيرات الجائحة على تدفقات السلع والخدمات عبر مختلف مراحل سلسلة الإنتاج الدولية.

- **كرم سلام عبد الرؤوف سلام**، أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2020.

هدفت الدراسة الى التعرف على الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى القطاعات الاقتصادية الدولية بشكل خاص.

- أ. **هالة يحياوي، أ. سليم جداي،** دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية والسياسية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد بالجزائر مع الإشارة الي أهم التدابير والإجراءات المتخذة، كلية علوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2021.

هدفت الدراسة الى تحديد الاثار الاقتصادية والسياسية المترتبة عن جائحة كوفيد-19 بالجزائر مع تحديد أهم التدابير والاجراءات المتخذة.

تقسيمات الدراسة

قصد تغطية الموضوع قسمت دراستنا إلى ثلاثة فصول رئيسية كما يلي:

الفصل الأول الذي يحتوي على ثلاث مباحث، ومن خلاله تم التطرق الى المفاهيم الاساسية المتعلقة بالتجارة الدولية بالإضافة الى نظرياتها وسياساتها.

والفصل الثاني يضم أيضا ثلاث مباحث، تم التطرق من خلالها على ماهية جائحة كوفيد-19 وكيف كان واقع الاقتصاد العالمي في ظل الازمة وكيف تأثرت مختلف دول العالم سواء كانت متقدمة او نامية.

وفي الفصل الثالث والأخير تم التطرق الى سبل إنعاش التجارة الدولية جراء ازمة كوفيد-19 من خلال التعرض الى مختلف الاليات المتبعة لتعزيز حركة التجارة الدولية مع تسليط الضوء على حالة الجزائر جراء هذه الجائحة.

صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ان جائحة كوفيد-19 موضوع جديد وبالتالي وجدنا نقص كبير في المراجع كما ان انعدام الدراسات التي تربط التجارة الدولية مباشرة مع الجائحة وهذا ما شكل صعوبة في جمع البيانات والاحصائيات مما تطلب منا البحث في كل موضوع على حدي وتركيبه بشكل منهجي لتحديد أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة الدولية وكيف كانت السبل المتخذة لإنعاشها.

الفصل الأول

ماهية التجارة الدولية

مقدمة الفصل:

تلعب التجارة الدولية دورا مهما في اقتصاديات دول العالم حيث ظهرت منذ العصور الاولي واختصت بدراسة الصفقات التجارية العابرة للحدود المتمثلة في حركة السلعة والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، وتعد الرائد الفعال في ترقية وازدهار الدول، وبحسب المفكرين التجاريين الكلاسيك، النيوكلاسيك والحديثيين فإن الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتطبيق سياسات التجارة الدولية التي تعمل على تنظيم المعاملات التجارية، جعل من التجارة الدولية قطاعا اساسيا يحتل دور حيوي وداعم للنشاط الاقتصادي لمختلف دول العالم.

ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الدولية

المبحث الثاني: نظريات مفسرة للتجارة الدولية

المبحث الثالث: السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الدولية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية فرع من فروع علم الاقتصاد بحيث تهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية بين مختلف دول العالم.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية

أولا: تعريف التجارة الدولية

لقد تعددت الآراء حول تحديد مفهوم التجارة الدولية، وتعددت التعاريف المتعلقة بها وبالتالي سنطرح مجموعة من التعاريف بغية الوصول إلى مفهوم شامل للتجارة الدولية.

- **التعريف الأول:** تعرف التجارة الدولية بأنها " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[1]
- **التعريف الثاني:** يقصد بالتجارة الدولية "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الدولية من عمل الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك".[2]
- **التعريف الثالث:** تعرف التجارة الدولية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبد الحدود الوطنية".

ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية الى ما يلي:

- تبادل السلع المادية: وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطة.
- تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحة وغيرها.
- تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل كما وتشمل القروض الدولية.

[1]– السيد محمد أحمد السريكي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الإسكندرية، 2011، ص08.

[2]– عطاء الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015، ص09.

- تبادل عنصر العمل ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر بالإضافة الى الهجرة.[1]

- **التعريف الرابع:** هي عملية تبادل السلع والخدمات من مكان الى مكان آخر وبمفهوم أوسع عبر الحدود بين الدول المختلفة وبين المناطق الجغرافية المتعددة في العالم الذي نعيش فيه.[2]

ومن التعريفات السابقة نستنتج أن التجارة الدولية هي عملية حركة الصادرات والواردات المتمثلة في البضائع والسلع والخدمات والأموال والأيدي العاملة عبر الحدود السياسية للدول.

ثانيا: الفرق بين التجارة الدولية والتجارة الخارجية

هناك اختلاف بين التجارة الدولية والتجارة الخارجية في عدد من المجالات على الرغم من أنهما يلتقيان بطبيعة التبادل سواء على المستوى الدولي أو المستوى الخارجي، وهذا يعني ان النظرية الاقتصادية التي تفسر قيام التجارة الداخلية سواء من السلع والخدمات التي يجري تبادلها وكيفية تحديد أسعارها محليا وتستطيع تفسير قيام التجارة الخارجية من السلع والخدمات التي يجري تبادلها عبر حدود دولية وتحديد أسعارها دولية، ذلك لأن قيام التبادل في الحالتين قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل، إلا أنه كما أسلفنا الذكر هناك فروق واضحة بينهما منها:[3]

- اختلاف الظروف الاقتصادية.
- النظام الاقتصادي والإجتماعي والقانوني والسياسي لكل بلد.
- الحواجز الجمركية.
- اختلاف النظم المالية والنقدية.

ثالثا: المزايا المترتبة على قيام التجارة الدولية

يترتب على قيام التجارة الدولية تحقيق عدة مزايا بالنسبة لجميع دول العالم لعل من أهمها ما يلي:

- الاستفادة من موارد الدول الأخرى.
- الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.
- منع الاحتكار.
- توفير فرص عمل للعمالة داخل كل دولة.

---

[1]– موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001، ص14.

[2]– محمود محمد أبو العلا، التجارة الدولية، وكيل أول وزارة المالية ورئيس قطاع الموارد البشرية، مصلحة الجمارك، المصرية، ص 06.

[3]– شريف علي الصوص، التجارية الدولية الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، عمان، 2012، ص21.

- تحقيق موارد مالية عن طريق الرسوم الجمركية.
- تخفيض تكاليف وأسعار السلع والخدمات[1].

المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية

للتجارة الدولية أهمية بالغة في اقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة منها، وذلك لما لها من دور فعال في دفع عجلة التنمية حيث تساهم هذه الأخيرة في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وبالتالي زيادة الإنتاجية والدخل القومي وانعكاس ذلك على التطور الاقتصادي والاجتماعي ويمكن إيجاز أهمية التجارة الدولية من المجالات التالية:

أولا: المجال الاقتصادي

- تمكننا من إشباع بعض حاجات لنا مما كان من الممكن إشباعها لو لم يقم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها البعض.
- التجارة الدولية تمكن كل دولة من ن تستفيد من مزايا الدول الأخرى فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا[2].
- تلعب التجارة الدولية دورا فعالا في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول.
- تعتبر التجارة الدولية مؤشر على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي وذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيراد وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وعلى الميزان التجاري.
- تلعب التجارة الدولية أهمية كبيرة في عملية التخصص وتقسيم العمل الذي أصبح أحد مظاهر وأساسيات الاقتصاد الدولي، نظرا لما يمكن أن تلعبه من زيادة في الإنتاج تخفيض التكاليف وتحسين النوعية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- كذلك للتجارة الدولية أهمية بالغة في نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة والارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات[3].

ثانيا: المجال الاجتماعي

تسعى التجارة الدولية في المجال الإجتماعي لتحقيق ما يلي:

---

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، مرجع ساق، ص11-12.

[2]- موسى سعيد مطر، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 16.

[3]- ملتقى دولي، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة.

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك والارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات.
- تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغير في البنية الاقتصادية.
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت له العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا والتأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية.[1]

ثالثا: المجال السياسي

- إقامة العلاقات الودية وعلاقة الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود[2].
- تساهم التجارة الدولية في الحد من الصراعات الإقليمية والدولية وسيادة الاستقرار في العالم نظرا للتشابك والتداخل بين اقتصاديات الدول المختلفة.

المطلب الثالث: أسباب وأهداف قيام التجارة الدولية

أولا: أسباب قيام التجارة الدولية

من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام التجارة الدولية:

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.
- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي الى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.
- الفائض في الإنتاج المحلي مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه.
- اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية.

[1]– خروبي حسام الدين، أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، 2017–2018، ص07.

[2]– المرجع نفسه، ص08.

- الأسباب الاستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا.[1]
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأيضا اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.[2]
- التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي الى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة.[3]

ثانيا: أهداف التجارة الدولية

يمكن إبراز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التجارة الدولية فيما يلي:

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج اذ أن التصدير يؤدي الى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية والعكس صحيح إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.
- الاستفادة من التكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الأمن وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات.
- دراسة السياسات التجارية المتبعة، من قبل تلك الدول في مجال التجارة الدولية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة.[4]

---

[1]– وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2018، 2019، ص6–7.

[2]– عبد العزيز، عبد الرحمان سليمان، التبادل التجاري، الأسس العولمة والتجارة الإلكترونية، دار حام للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص42.

[3]– نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربية للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص11.

[4]– وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص07.

المبحث الثاني: نظريات مفسرة للتجارة الدولية

كان هناك اهتمام كبير بنظريات التجارة الخارجية من قبل رجال الفكر الإداري والاقتصادي منذ القدم مما يعكس أهميتها باعتبارها مصدر مهم من مصادر ثروة الأمم.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

أولا: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث

تنسب أول محاولة لتفسير التجارة الدولية علميا إلى الاقتصادي آدم سميث، في كتابة "ثروة الأمم"، اعتمد آدم سميث على مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج، وأعتبر أن التكلفة الحقيقية للإنتاج تقاس بمقدار العمل اللازم لإنتاج السلعة حيث يقول آدم سميث " إن تقسيم العمل الدولي يجبر البلد أن يختص في نتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تبادل ما يفيض من حاجات البلدان الأخرى من السلع التي تتمتع في إنتاجها بنفس القيمة المطلقة".

ولكن السؤال الذي لم يعالجه آدم سميث علاجا علميا هو كيف سيكون الحال في غياب الميزة المطلقة لبلد ما في الإنتاج بالنسبة لمنافسيه، أي بمعنى آخر في حالة تميز إحدى الدول في إنتاج جميع السلع على الدول الأخرى.

حيث جاء ريكاردو ونظريته الشهيرة للإجابة عن هذا التساؤل.[1]

ثانيا: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو

لقد تعين الانتظار مدة واحد وأربعين عاما حتى يأتي "دافير ريكاردو" بالإجابة على السؤال الهام الذي لا تستطيع نظرية "آدم سميث" أن تجيب عليه ومن ثم تداعت الحاجة إلى ظهور نظرية التكاليف النسبية حيث افترض ريكاردو في تحليله نفس الافتراضات التي اعتمدت عليها آدم سميث من قبل وهي وجود دولتين وسلعتين ونوعين من عناصر الإنتاج وحرية التجارة والمنافسة الكاملة، بالإضافة إلى الاعتماد على نظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة إنتاج السلع، مع افتراض باقي الافتراضات الأخرى طبقا للتحليل الكلاسيكي منها:

[1]– عوبي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على حقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2013–2014، ص07.

– أن الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل كما هيا ثابتة، وان كل نوع من أنواع تلك الموارد مماثل تماما، بمعني ان عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في مستوي المهارة أو التدريب، أو أن عنصر الأرض متكون من وحدات متجانسة لا تختلف في درجة الخصوبة أو الجودة وهكذا.

– أن عناصر الإنتاج مختلفة (عنصر العمل، رأس المال، الأرض...إلخ) تتحرك بسهولة تامة من نشاط إلى آخر على المستوى المحلي وفقا للعوائد الحدية للأنشطة المختلفة ولكن لا يمكن أن تتحرك عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى.

– ثبات مستوى المعرفة الفنية كما هي داخل كل دولة مع إمكانية اختلاف هذا المستوي من دولة الى اخري.

– إن تكلفة الإنتاج ثابتة، بمعنى أن عدد الساعات اللازمة للعمل لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة تظل كما هي بصرف النظر عن الكمية المنتجة منها، وهذا الأمر يجعل منحنى عرض السلعة يأخذ الخط الأفقي لا نهائي المرونة، ولهذا فإن ثبات التكاليف هو السبب وراء الاتجاه إلى التخصص الكامل بعد قيام التجارة.

– التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج أو الاتجاه التلقائي إلى التوظيف الكامل[1].

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

أولا: نظرية هكشر وأولين

تعد نظرية هكشر–أولين امتداد لنظرية النفقات النسبية حيث أنه يتم التبادل التجاري بين الدول حسب النذرة في عناصر الإنتاج فعلى سبيل المثال تتميز أستراليا بوفرة الأرض الزراعية وتتميز اليابان بوفرة المنتجات الصناعية فيكمن القول أنه يمكن التبادل التجاري بين الدولتين من خلال تصدير الأرض الأسترالية إلى اليابان والصناعات اليابانية إلى أستراليا.

ومن ثم تعمل التجارة الدولية على رفع أثمان السلع كثيرة الوفرة والتي تتوفر لديها عوامل إنتاج كثيرة، وتخفيض أثمان السلع عالية النذرة في كلا البلدين كما تؤدي التجارة الدولية الى تخفيض التفاوت المتواجد بين أثمان عوامل الإنتاج في الدول المختلفة، ومن الصعب تساوي أثمان عناصر الإنتاج في جميع الدول نتيجة القيوم التي تجد من انتقال عوامل الإنتاج بين الدول.

هناك عدة اختلافات بين هكشر–أولين والنظريات الكلاسيكية فمثلا:

– فهو يرى أن هناك عوامل أخرى غير العمل لها تأثير في عملية الإنتاج.

[1]– د. ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة بنما، جامعة الزقازيق، 2016، ص26–27.

– في عملية التحليل عند هكشر أولين يفترض ثبات النفقات في الإنتاج كما هو في النظرية الكلاسيكية وهو الذي جاء بفكرة تزايد النفقات أو تناقص الغلة.

– إن التخصص في النظرية الكلاسكية في النفقات كما هو في النفقات المطلقة عند آدم سميث او النفقات النسبية عند ريكاردوا بالقياس بساعات العمل هو السبب في علمية التبادل بين الدول في حين يرى هكشر–أولين أنه في وفرة عوامل الإنتاج وليس نذرتها هي سبب التبادل التجاري.

– ان الهدف من النظرية الكلاسيكية وخصوصا عن ريكاردو هو هدف معرفة العائد المحقق للدول المختلفة من عملية التخصص في حين استهدفت نظرية هكشر أولين الى تقديم توضيح منطقي لعلمية التجارة الدولية كما هي واقعة.[1]

ثانيا: اختبار لغز ليونتيف لنظرية هكشر–أولين

كل نموذج اقتصادي عليه أن يجتاز الاختبارات التجريبية بنجاح قبل أن يحول الى نظرية اقتصادية، وكلما كانت الاختبارات متعددة كلما دل ذلك على اقتراب النظرية من الواقع.

في هذا السياق عمد بعض الاقتصاديين إلى اختبار نظرية هشكر أولين اختبارا علميا بتطبيقها على صادرات وواردات دولة معينة، ومن أشهر الاختبارات التي أجريت على هذه النظرية ما قام به الاقتصادي المعروف "فاسلي ليونتيف"، حيث كان الاعتقاد السائد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة في عنصر المال ونذرة في عنصر العمل، وعليه حسب نظرية هكشر–أولين تصدر السلع كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل.

حيث استخدم جداول المدخلات والمخرجات الخاصة بالتجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لعام 1947، إذ تحتوي على بيانات مفصلة عن كميات العمل ورأس المال اللازم لإنتاج السلع المعدة للتصدير وبدائل الواردات الأمريكية نظر لغياب بيانات عن الواردات.[2]

[1]– عطاء الله الزبون: مرجع سبق ذكره، ص111–112.

[2]– السيد محمد أحمد السريتي، ص101–103

الجدول رقم (01): صادرات وبدائل الواردات للولايات المتحدة الأمريكية

	الصادرات	الواردات	
رأس المال	2.55 دولار	3.9 دولار	القيمة بألف دولار
عنصر العمل	182	170	عدد العمال
نسبة رأس المال/عنصر العمر في السنة	14 دولار	18 دولار	القيد بألف دولار لكل عامل

المصدر: ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، مصر، 2010، ص16.

- **الإدعاء الأول:** أن سنة 1948 متغيرة بسبب أن إنتاجية العامل الأمريكي كانت تساوي ثلاثة أضعاف إنتاجية العمال الأجانب.

ولكنه إدعاء غير مقبول، لأنه إذا كانت إنتاجية العامل الأمريكي تساوي ثلاثة أضعاف إنتاجية العامل الأجانب، فإن إنتاجية رأس المال الأمريكي أيضا لكون ثلاثة أضعاف إنتاجية رأس المال الأجنبي، الأمر الذي يعني أن تظل أمريكا دولة وفيرة لرأس المال.

- **الإدعاء الثاني:** إذا يقول أن أذواق المستهلك الأمريكي تميل لشراء للسلع كثيفة رأس المال، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها النسبية في السوق الأمريكي وتخفيض الميزة النسبية للولايات المتحدة الأمريكية في هذه السلع وجعلها تصدر سلعا كثيفة العمل[1]، وأيضا إدعاء غير مقبول، وتم الرد عليه بسبب تماثل الأذواق في الدول المجاورة.

وقد قام بإعادة التجربة مرة أخرى ووصل الى نفس النتيجة أو الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال، وذلك راجع مما لاشك فيه لاعتماد ليونتيف على بيانات بدائل الواردات، إضافة إلى عدم أخذ بالحسبان عنصر رأس المال البشري الذي يتضمن الإنفاق على الصحة والتعليم الذي كان يجب إضافته إلى رأس المال المادي[2].

[1]– ريم توامرية، خروف منير، الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990–2014)، دار نور للنشر، ألمانيا، 2017، ص74.

[2]– المرجع نفسه، ص 75.

المطلب الثالث: النظرية الحديثة

أولا: نظرية الفجوة التكنولوجية:

طبقا لهذا النموذج الذي وصف بوسنر سنة 1961 فإن جزءا كبيرا من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة.

حيث أن التفوق التكنولوجي يعطي للدولة المخترعة سلطة احتكارية مؤقتة على السوق العالمي، وتزول هذه الميزة الاحتكارية بشيوع التكنولوجيا الجديدة وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة، أشار بوسنر إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في علمية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة هما:

1- فترة إبطاء رد الفعل (فجوة تأخر الطلب)

وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين الخطة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة والخطة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجاتهم للاستجابة مع التغيرات الحديثة، ولتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة إلى دولة أخرى، وبتعبير آخر تتمثل هذه الفجوة في الفترة الممتدة بين بداية استهلاك هذه السلعة في الدولة موطن الابتكار، استهلاك هذه الفترة في الدول الأخرى.[1]

2- فترة إبطاء التقليد

تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة وإنتاج الدول الأخرى لها، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع، ويحل محلها النتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى، وتختلف الفجوتين في المدى الزمني حيث فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب، وبحيث أن هذه الفجوة الزمنية هي التي تتيح المجال أمام التجارة الخارجية في هذه السلعة.[2]

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج

يرجع هذا النموذج للاقتصادي فرنون في حين يعتبر امتداد النظرية بوسنر، لاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، إلا أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها لاعتمادها على دور دورة حياة المنتج الجديد في قيام التجارة الدولية.

تعتبر الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية دول وفيرة رأس المال وبالتالي تستطيع هذه الدول أن تتوافق تكنولوجيا وإنتاج سلع ريادية واحتكار إنتاج السلعة وتصديرها إلى دول العال المختلفة وفقا لعدة مراحل، وقسم فرنون هذه المراحل إلى أربعة مراحل هي:

---

[1]- خروبي حسام الدين، مرجع سبق ذكره، ص25- 26.

[2]- المرجع نفسه، ص26.

1- مرحلة الانطلاق: ينتج المنتوج بهذه المرحلة من قبل البلد المبتكر بكميات محدودة وبتكاليف مرتفعة لتطلبه الكثافة التكنولوجية ويد عامل عالية المهارة، لذا فأسعار المنتوج الجديد تكون مرتفعة والطب عليه غير كبير مما يجعل تصديره خارج البلد محدود جدا.

2- مرحلة النمو: في هذه المرحلة يزداد الطلب على المنتوج، ومن ثم إنتاجه بصفة متزايدة، وتنخفض تكاليف إنتاجه وبالتالي أسعاره مما يضاعف الطلب عليه محليا ودوليا، الأمر الذي يجعل البلد المبتكر مصدر للمنتج نتيجة لاحتكاره المؤقت للتكنولوجيا[1].

3- مرحلة النضج: بهذه المرحلة يصبح المنتوج منمطا والتكنولوجيا عادية، لذا فالمنافسة تكون سعرية، وهذا الوضع يؤدي إلى انخفاض التكاليف في الدولة ناقلة التكنولوجيا بسبب انخفاض الأجور واقتصاديات الحجم الكبير، وبنفس الوقت تزداد التكاليف في الدولة الأم صاحبة التكنولوجيا بسبب انخفاض الإنتاج لديها وبذلك ارتفاع متوسط التكاليف الكلية للوحدة الواحدة لديها، وتصبح الدولة المبتكرة مستوردة بينما الدول المقلدة مصدرة[2].

4- مرحلة الإنحدار: في هذه المرحلة يكون المنتوج أكثر تنميطا وعاديا والتكنولوجيا متاحة لجميع الشركات، لذا تصبح الدول النامية مصدرة المنتوج للدول المبتكرة والمقلدة، في حين تسعى هذه الدول الى إبتكار منتوج جديد أو إدخال تعديلات على المنتجات المقلدة.

[1]- سعداوي سلمى، رقمنة الاقتصاد ودوره في تعزيز التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، 2020/2019، ص08.

[2]- المرجع نفسه، ص12

المبحث الثالث: السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الدولية

نظرا لأهمية التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية يجتمع الاقتصاديون على ضرورة إقامة العلاقات التجارية الدولية وتشجعيها باعتبارها أنها مربحة لطرفي المبادلات ومن خلال ذلك تقوم الدولة بإتباع عدة سياسات اقتصادية وتجارية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهميتها

أولا: مفهوم السياسة التجارية

تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظم العائد وكذا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن خارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة كما أن السياسة التجارية ما هي إلا وسيلة من بين الوسائل الأخرى كالإجراءات النقدية والمالية لتحقيق أهداف الدولة، وعليه فالسياسة التجارية تمثل أحد جوانب السياسة الاقتصادية والتي تتعلق بالتجارة الدولية.

وحسب MAURICE BYE تسمى "سياسة تجارية دولية" الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة، بغرض الوصول الى أهداف محددة، والهدف المنشود عادة هو تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن أن نجد أهدافا أخرى، التشغيل التام، استقرار الصرف.

تعتبر جزءا من السياسة التجارية كل الإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات، مثل الحصص والرسوم الجمروكية والإعانات، وكل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات المتعاملين الاقتصاديين أفراد كانوا أو هيئات، فما يتعلق باستيراد وتصدير السلع والخدمات. فقد تريد الدولة تشجيع تصدير نوع من السلع أو الخدمات في بعض الأحيان وتعمل على الحد من خروجها في أحيان أخرى، كما انها قد تشجع دخول نوع من السلع والخدمات أو أنها تريد الحد من دخولها[1].

ثانيا: أهمية السياسة التجارية:

- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات.
- ✓ حماية الإنتاج المحلي في المنافسة الأجنبية.

[1]– تزالت محمد، شاريف العربي، السياسات التجارية والاندماج في الاقتصاد الدولي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر،2016/215، ص 21.

- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.
- ✓ تشجيع الاستثمار من أجل التحذير بإقامة المناطق الحرة.
- ✓ زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاديات الدولية.
- ✓ حماية الصناعات الناشئة التي يتوقع أن يكون لها مستقبل.
- ✓ التعامل من التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد.
- ✓ إيجاد آلية للتكاليف مع التحولات الاقتصادية العالمية[1].

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية

تعتمد الدول تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف معينة نوعين من السياسات التجارية إما سياسة الحماية التجارية أو سياسة حرية التجارة.

أولا: سياسة الحرية التجارية

إن سياسة حرية التجارة تعني عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، وترك الحرية لعوامل الإنتاج لتوزيع حسب معايير السوق والكفاءة الاقتصادية والمردودية المالية، وسياسات حرية التجارية، هي عودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية، والتي ترى أن هم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة، والمنافسة تتضمن بذاتها الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والكفاءة الاقتصادية بدورها تحقق الحد الأدنى من الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد والجودة المرتفعة للسلعة، والإنتاجية المرتفعة بالنسبة للمشروعات والصناعة، أما العدالة اجتماعية فهي تحقق بتوافر الثمن العادل المنخفض والتنافس واتساع نطاق الاختيار وتوافر البدائل للمستهلك، وتحقيق التجارة العادلة بين المشروعات، والبقاء للأصلح والأكفاء.

حيث يرى مؤيدو سياسة تحرير المبادلات التجارية الدولية، للتجارة الخارجية بنفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية، على أنها من مظاهر التعاون والتكامل بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية، لذا فهم يدعون الى رفع كل الحواجز والقيود التي قد تعيق تدفق السلع والخدمات عبر الحدود، ويقدمون لذلك حجج من أهمها[2] :

[1]– خروبي حسام الدين، مرجع سبق ذكره: ص 28.

[2]– تزالت محمد، شاريف العربي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

1- منافع التخصص وتقسيم العمل:

إذا كانت هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول، ويتحول السوق من سوق صغير إلى سوق كبير، متسع، ومتعدد ومتنوع، ومن الممكن في هذه الحالة أن يكون تقسيم العمل على نطاق دولي، وتتخصص كل دولة في الإنتاج لما يناسب ظروفها الطبيعية والتاريخية فيزداد إنتاجها ويرتفع مستوى رفاهيتها، وبالتالي تتحقق الرفاهية لدول العالم.

إن تحرير التجارة من كل القيود، يؤدي إلى التوزيع العقلاني للجهد والمهارات والمعارف الإنسانية في كل فرع من فروع الإنتاج والاستفادة من الفروق والمهارات الطبيعية والتاريخية في خلق ظروف إنتاجية مواتية لكل اقتصاد وصناعة.

2- منافع المنافسة:

إن مناخ المنافسة الذي تحققه حرية التجارة، يؤدي إلى منافع جمة على المستهلكين والمنتجين معا، فالمنافسة تعمل على الارتفاع بمستوى الإنتاجية، نتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية، فيستفيدون من مزايا الإنتاج الكبير وتنخفض النفقات، فيعود هذا بالفائدة على المستهلكين الذي تتوفر لهم أجود أصناف المنتجات بأسعار معقولة فتعظم بذلك منفعتهم، وتتيح لهم الاختيار بين السلع والبدائل المتاحة.

3- الحرية تشجع التقدم الفني:

حيث تتنافس الدول في انتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة حركة وتنقل عوامل الإنتاج بين فروع الإنتاج، وهذا مهم جدا لكفاءة الصناعة حيث تستطيع الأخيرة أن تختار ظروف الإنتاج الملائمة، والتقنيات الحديثة والفعالة، مما يشجع التقدم الفني وتسحين وسائل الإنتاج بإدخال التجديدات الفنية والتكنولوجية. وبذلك يضمن العالم أجود المنتجات بأرخص الأثمان، ويتاح انتقال التكنولوجية دون عوائق، وتسعى كل دولة الى تطبيق التغيرات التكنولوجية الجديدة، فيرتقي الهيكل الصناعي بها، كما تستطيع كل دولة ان تستفيد من التقدم الفني المحقق في الدول الأخرى.

4- الحرية تحد من قيام الاحتكارات

فالحرية والمنافسة تؤدي إلى الحد من قيام الاحتكارات، والممارسات الهادفة للسيطرة على الأسواق المحلية، وبهذا نتجنب مساوئ الاحتكار من تحديد الكميات، وفرض المحتكر للسعر، وكذا فرض نوعية المنتوج وعدم توافر فرص الاختيار أمام المستهلك. إن عزل السوق الوطني على السوق العالمي، وتساعد على قيام مشروعات وصناعات غير كفأة، لا تستطيع خفض التكاليف إلى حدها الأقصى، وبسبب شعورها

بالأمان من المنافسة، فإنها لا تكلف نفسها عناء إدخال التجديدات والاستثمارات لتحسين النوعية والكمية المنتجة، وهكذا تعمل الاحتكارات المحلية على إضعاف الاقتصاد الوطني[1].

- **ثانيا: سياسة الحماية التجارية**

تعرف أيضا بسياسة تقييد التجارة الدولية، إذ أنها ظهرت في نفس الفترات التي ظهرت فيها نظريات حرية التجارة حيث أن أنصارها أصبحوا يرون ضرورة تقييد التبادل مع الخارج لا سيما فيها يخص استيراد السلع الأجنبية قصد حماية السلع الوطنية من المنافسة الخارجية.

كما تسمى هذه السياسة أيضا على أنها حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية، فتنفذ عن طريق تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الأجنبية.

حيث يقسم الأستاذ جونسن الحجج المبررة للحماية إلى صنفين، حجج اقتصادية، وحجج غير اقتصادية[2].

1-حجج غير الاقتصادية: وتنقسم إلى:

- **حجة الدفاع والأمن:** وهي من الحجج الأكثر رواجا وتأثيرا لفرض قيود على التجارة الخارجية، فحتى آدم سميث أبو الليبرالية في الفكر الاقتصادي، اعترف بشرعية هذا الهدف للخروج عن مبدأ حرية التجارة عندما كتب يقول " الدفاع أكثر أهمية من الثروة". فكل البلدان معرضة لخطر الحرب، وقد تشعر الدولة أن أمنها معرض للخطر، لذا فهي تعمل إعداد نفسها إعدادا جيدا بحماية بعض الصناعات التي تراها استراتيجية لبقائها وديمومتها. كما قد تتعارض التجارة مع دولة او عدة دول مع أمنها او مبادئها.

- **حجة المحافظة على الطابع الوطني وتجنب التبعية:** يؤدي تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على الخارج إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية، واذا لم يكن للدولة قدرات إنتاجية، وميزات نسبية تحسن استغلالها تفقد الدولة استقلاليتها في تنظيم اقتصادها وتحقيق أهدافها الوطنية، وحتى تتجنب هذه التبعية للخارج وتحافظ على سيادتها الاقتصادية وطابعها الوطني تطبق سياسة الحماية التجارية.

- **حجة حماية القطاع الزراعي:** يمثل القطاع الزراعي في كثير من البلدان قطاعا هاما ويمثل المزارعون طبقة اجتماعية مهمة. وترك القطاع الزراعي للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة الوطنية

[1]- تزالت محمد، شاريف العربي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2]- المرجع نفسه، ص 26.

مما يضر بطبقة المزارعين، فحماية القطاع الزراعي تمثل حماية لهذه الطبقة الاجتماعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة[1].

- **الحجة الدينية والأخلاقية:** فقد تكون تجارة بعض السلع والخدمات منافية لأخلاقيات المجتمع وعقيدته، فتمنع مثل هذه التجارة، كتجارة الخمور والمخدرات في البلدان الإسلامية[2].

2- الحجج الاقتصادية:

- **حجة حماية الصناعات الناشئة:** طبقت هذه السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي سنة 1790، دشن ألكسندر هاملتن ALEXANDRE HAMILTON وزير جورج واشنطن للخزينة سياسة حمائية في الولايات المتحدة، وكان الهدف المعلن هو تطوير المعامل والمصانع في البلاد، هذه الفكرة أعاد طرحها فريدريك ليست F. LIST عند عودته إلى ألمانيا من الولايات المتحدة، وصار أكبر منظري الحمائية.

- **حجة الصناعة في الاحتضار:** وهي عكس الحالة السابقة، فالحماية تكون ضرورية في هذه الحالة، من اجل المحافظة على الصناعات القديمة حتى تستطيع إعادة تكييف ظروفها مع المعطيات الجديدة أو استدراك تأخرها التكنولوجي، وتعود تنافسية مرة أخرى هذا النوع من الحماية يكون أيضا مؤقت ومحدود في الزمن.

- **حجة جذب رؤوس الأموال الأجنبية:** إذا كانت الدولة في حاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية لتخفيف عجز ميزان مدفوعاتها، أو لتمويل تنميتها، لها أن تتبع سياسة حمائية لسوقها الداخلي، حتى تدفع الشركات الأجنبية إلى الاستثمار في الداخل لتتجنب عبء الرسوم الجمروكية، فالحماية الجمروكية تؤدي إلى رفع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل، بالتالي رفع معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة، ويترتب على ذلك إغراء رأس المال الأجنبي واستجابته للاستثمار في هذا الفرع من الإنتاج الوطني لكي يستفيد من معدل الربح المرتفع. وتستفيد الدولة من دخول رؤوس أموال أجنبية لإنعاش اقتصادها وتخفيف اختلال ميزان المدفوعات[3].

- **حجة السياسة التجارية الاستراتيجية:** يقوم مفهوم السياسة التجارية الإستراتيجية للدولة، على تبني إجراءات تهدف إلى تحويل الاحتكار في سوق معين من المؤسسات الأجنبية إلى المؤسسات الوطنية، وهذا بتدخل الدولة عن طريق تقديم إعانات للمؤسسات والشركات الوطنية، تسمح لها بالاستحواذ على حصة مهمة من السوق.

---

[1]- تزالت محمد، شاريف العربي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2]- المرجع نفسه، ص 26.

[3]- المرجع نفسه، ص 28.

- **حجة معالجة البطالة:** إن إتباع حمائية تعني الانطواء على الذات في محاولة للاكتفاء الذاتي وتوفير كل الاحتياجات الوطنية محليا. مما يعني زيادة في الطلب على المنتوجات الوطنية، وعلى منتوجات أخرى لتعويض نقص الاستيراد، مما يدفع بالصناعات الوطنية إلى الإنتاج أكثر واستعمال طاقاتها القصوى، وبالتالي زيادة في التشغيل، وامتصاص إعداد هائلة من البطالين.

- **حجة تنويع الإنتاج:** يري بعض أنصار الحماية أن عدم تخصص الاقتصاد الوطني في إنتاج بعض السلع، وتنويع نواحي الإنتاج يمثل ضمانا ضد مخاطر الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تزعزع مركز الدولة المالي، فاقتصار الدولة على انتاج بعض السلع فقط التي تتمتع في انتاجها بميزة قد يعرضها الي نكسات كبيرة في حالة كساد أسواق هذه السلع، وبينما اعتمادها على الاستيراد في باقي السلع والخدمات يجعلها خاضعة لحالة الأسواق العالمية وتقلباتها.

المطلب الثالث: أهداف السياسة التجارية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والاستراتيجية.

أولا: الأهداف الاقتصادية

تمثل الأهداف الاقتصادية الركيزة الأساسية التي من اجلها تطبق السياسات التجارية، وتتمثل في:

1- حماية الصناعات الناشئة

يعتبر أقدم أهداف السياسة التجارية، فإقامة صناعة جديدة داخل الدولة بغرض إنتاج سلع تتماشي والاحتياجات الاقتصادية للمجتمع، يقابله منتجات منافسة في الدول الأخرى ذات الكفاءة الصناعية والفنية إضافة إلى مستويات الجودة والكفاءة السعرية بسبب انخفاض التكاليف التي تتمتع بها، وهو عامل ذو ارتباط كبير بالفترة الزمنية للنشاط، لذلك يجب على الدولة أن تبدأ بحماية صناعتها الناشئة من المنافسة الضارية بسبب قلة الجودة وارتفاع سعرها مما يعرضها إلى الخروج من السوق، وبالتالي قدرة الدولة على إقامة الصناعة في المدى الزمني المنظور[1].

2- تحقيق التوازنات الخارجية

إن الهدف العام لأي سياسة اقتصادية يرتكز بشكل كبير على التوازنات الخارجية، لذلك تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال استخدام الأدوات الخاصة بالسياسة التجارية، للتأثير على الصادرات والواردات لأن زيادة الاستهلاك المحلي للسلع الأجنبية عن الاستهلاك الأجنبي للسلع المحلية يؤدي إلى العجز في ميزان

[1]- د. سعيد أحسن، تقنيات التجارة الخارجية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019-2020، ص 14

المدفوعات، وعليه تستخدم السياسة التجارية لتجاوز العجز بالعمل على زيادة الصادرات مع تخفيض الواردات أو على الأقل بقائها عند المستوى الموجود، مما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وتحقيق الرصيد الإيجابي الذي يسمح بتعزيز الرصيد من رؤوس الأموال الأجنبية والمحافظة على سعر صرف العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية.

كما أن هدف التوازن الخارجي يسمح عند تحقيقه بالتأثير الإيجابي على الاقتصاد المحلي للدولة ويحافظ على استقرار الأسعار المحلية.

3- تحقيق التوازن الداخلي

يحدث العجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة زيادة النفقات العامة الخاصة بالسلع والخدمات عن الإيرادات العامة والتي يتم الحصول عليها من الإيرادات الضريبية ومصادر أخرى، وهو ما يتطلب البحث عن مصادر تمويل لإعادة التوازن، لذلك تستخدم السياسة التجارية أحد أهم أدواتها والمتمثلة خاصة في فرض التعريفات الجمركية على الواردات، مما يسمح بزيادة موارد الخزينة العامة للدولة وتمويل نفقاتها لتنمية مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

ومنه يؤدي تحقيق التوازن الداخلي والخارجي إلى حساب الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي قد تؤثر على مستويات الأسعار، وتجنب حالات الانكماش والتضخم، إضافة إلى أن أدوات السياسة التجارية كفيلة بحماية المنتجات الوطنية ضد التميز السعري الذي قد يطبق من طرف الدول الأجنبية في مجال التجارة الخارجية.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية

تتمثل في حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية مثل المزارعين أو المنتجين للسلع الضرورية والاساسية في الدولة، كأن يتم منع استراد الجلود حماية للمنتجين المحليين من خطر المنافسة مع الواردات ذات ميزة التكلفة الارخص مقارنة بتكلفة الإنتاج المحلي، بالرغم من كون الاتفاقيات الدولية الحديثة تفرض على الدول التوقف عن منع الاستيراد واستبداله بفرض الرسوم الجمركية.

وتعتبر أحد أهم الأهداف الخاصة بالحماية الاجتماعية هو تفعيل آلية إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية للحفاظ على مستويات المعيشة والرفاهية داخل المجتمع.

ثالثا: الأهداف الاستراتيجية

تتمثل الأهداف ذات البعد الاستراتيجي للسياسة التجارية في:

- المحافظة على الامن العام للدولة، والذي يأخذ بعين الاعتبار المستوي الاقتصادي وما ينتج عنه من أمن غذائي، إضافة الى الإطار العام الحمائي للدولة والمتمثل في النواحي العسكرية المرتبطة بالمجال الإقليمي.
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج المرتبط بمصادر الطاقة ذات البعد الحيوي والاستراتيجي في توليفة الموارد الطبيعية للدولة، وأمثلية استخدامها كالبترول[1].

[1]– د. سعيد أحسن، مرجع سبق ذكره، ص 16

خلاصة الفصل:

على ضوء مما سبق نستنتج ان للتجارة الدولية اهمية على المستوى الاقتصادي للدول، فامتلاك هذه الاخيرة للإمكانيات البشرية، الوسائل التكنولوجية، اللوائح التشريعية، والقدرات المالية يمكنها من مواكبة التطورات الحاصلة لتعزيز تجارتها الدولية.

كما تمنح التجارة الدولية تفعيل القدرة التسويقية بفتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول وتوسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخفيض الموارد الإنتاجية بشكل عام، وما لذلك كله من انعكاس على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من اثار على الميزان التجاري للدول.

الفصل الثاني

أزمة كوفيد-19 والاقتصاد العالمي

مقدمة الفصل:

منذ بداية سنة 2020 ظهر ما يسمى بفيروس كورنا (covide19) وتفشى في العالم في مدة لا تتعدى شهر، وضرب استقرار العالم الاقتصادي والتجاري من خلال عرقلة حركة الإنتاج والنقل، وأصاب العالم بشلل في قطاع السياحة والطيران والاستيراد والتصدير، حيث نتج عن ذلك انهيار أسواق المال العالمية وأزمة مالية تمس خصوصا المستثمر وعقود التجارة الدولية ،وتراجع حركة رؤوس الأموال عبر العالم، وتعمق الأزمة البيولوجية التي مست الصحة العالمية على حساب الاقتصاد العالمي، وخلف أزمات تعاقدية في مجال عقود التجارة الدولية واختلال الالتزامات التعاقدية.

ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الأول: ماهية أزمة كوفيد-19

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد العالمي في ظل كوفيد-19

المبحث الثالث: أثار ازمة كوفيد-19 على اقتصاديات دول العالم

المبحث الأول: ماهية أزمة كوفيد-19

خلقت جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، فقد أدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس إلى إحداث هبوط اقتصادي هائل، وهناك درجة كبيرة من عدم اليقين في الوقت الراهن حول مدى حدتها وطول مدتها، ويمكن أن يؤدي تفاقم الأزمة إلى التأثير على الاستقرار الاقتصادي العالمي.

المطلب الأول: مفهوم وباء كورونا

جائحة فيروس كورونا أو جائحة كوفيد-19 والمعروفة أيضا باسم جائحة كورونا، هي جائحة عالمية مستمرة حاليا لمرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، سببها فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس-كوف-2)، تفشى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام 2019، أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميا في 30 يناير أن تفشي الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول الفاشية إلى جائحة يوم 11 مارس، أبلغ عن أكثر من 194 مليون إصابة بكوفيد-19 في أكثر من 188 دولة ومنطقة حتى تاريخ 26 يوليو 2021، تتضمن أكثر من 4.160.000 حالة وفاة، بالإضافة إلى تعافي أكثر من مليون مصاب، وتعتبر الولايات المتحدة أكثر الدول تضررا من الجائحة، حيث سجلت أكثر من ربع مجموع عدد الإصابات المؤكدة.

ينتقل الفيروس بالدرجة الأولى عند المخالطة اللصيقة بين الأفراد، وغالبا عبر الرذاذ والقطيرات التنفسية الناتجة عن السعال أو العطاس أو التحدث، تسقط القطيرات عادةً على الأرض أو على الأسطح دون أن تنتقل عبر الهواء لمسافات طويلة. في سياق أقل شيوعا، قد يصاب الأفراد نتيجة لمس العينين أو الفم أو الأنف بعد لمس سطح ملوث بالفيروس.

تبلغ قابلية العدوى ذروتها خلال الأيام الثلاثة الأولى بعد ظهور الأعراض، مع إمكانية انتقال المرض قبل ظهورها عبر المرضى غير العرضيين[1].

تتضمن الأعراض الشائعة للمرض الحمى والسعال والإعياء وضيق النفس وفقدان حاستي الشم والتذوق. قد تشمل قائمة المضاعفات كلا من ذات الرئة ومتلازمة الضائقة التنفسية الحادة. تتراوح المدة

[1]- جائحة فيروس كورونا، متاحة على الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki ، تاريخ الاطلاع 2021/06/29، على الساعة 18:23

الزمنية الفاصلة بين التعرض للفيروس وبداية الأعراض من يومين حتى 14 يوما، بمعدل وسطي يبلغ خمسة أيام.

تشمل التوصيات الوقائية غسل اليدين، وتغطية الفم عند السعال، والمحافظة على مسافة كافية بين الأفراد، وارتداء أقنعة الوجه الطبية (الكمامات) في الأماكن العامة، ومراقبة الأشخاص المشتبه بإصابتهم مع عزلهم ذاتيا. تضمنت استجابة السلطات في جميع أنحاء العالم إجراءات عديدة مثل فرض قيود على حركة الطيران، وتطبيق الإغلاق العام، وتحديد ضوابط الأخطار المهنية، وإغلاق المرافق. حسّنت دول كثيرة أيضا قدرتها على إجراء الاختبارات ومتابعة مخالطي المرضى.

المطلب الثاني: ظهور وباء كورونا

أفادت التقارير المرسلة من السلطات الصحية في الصين إلى منظمة الصحة العالمية في 31 ديسمبر 2019 بوجود تجمع مرضي لإصابات بذات رئة فيروسية مجهولة السبب في مدينة ووهان الواقعة ضمن مقاطعة خوبي، وبدأ التحقيق في أوائل يناير عام 2020. أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميا في 30 يناير أن تفشي الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، بالتزامن مع تأكيد 7818 إصابة على مستوى العالم في اليوم نفسه، على امتداد 19 دولة ضمن خمسة من مناطق منظمة الصحة العالمية الستة.

يعتقد وجود منشأ حيواني للفيروس بسبب ارتباط معظم الحالات المبكرة بسوق ووهان للمأكولات البحرية للبيع بالجملة، يعرف الفيروس المسؤول عن تفشي المرض باسم (سارس-كوف-2)، فيروس حديث الاكتشاف يرتبط ارتباطا وثيقا بالفيروسات التاجية الموجودة في الخفافيش، والفيروسات التاجية الموجودة في آكل النمل الحرشفي، وفيروس كورونا من النوع الأول المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة. يبقى الإجماع العلمي حاليًا على الأصل الطبيعي لكوفيد-19. [1]

سجل أول ظهور للأعراض على أول مريض مشخص في 1 ديسمبر عام 2019، ولم يتبين وجود أي روابط واضحة بين المريض والتجمع المرضي اللاحق في سوق ووهان الرطبة للمأكولات البحرية، بينما عثر على أدلة تربط ثلثي أفراد التجمع المرضي الذي أُبلغ عنه في هذا الشهر مع السوق، تحدثت صحيفة ساوث تشاينا مورنينغ بوست في تقرير صادر في 13 مارس عام 2020 عن حالة عائدة

[1]- جائحة فيروس كورونا، مرجع سبق ذكره

إلى 17 نوفمبر عام 2019 (رجل يبلغ من العمر 55 عاما من خوبي) ربما تكون أول إصابة بفيروس كورونا. يذكر بقاء المعلومات الواردة في التقرير غير مؤكدة.

اعترفت منظمة الصحة العالمية بتحول فاشية كوفيد-19 إلى جائحة في 11 مارس عام 2020، بالتزامن مع إبلاغ إيطاليا وإيران وكوريا الجنوبية واليابان عن ارتفاع عدد الإصابات، ليتجاوز عدد الإصابات الإجمالي خارج الصين نظيره داخل الصين بسرعة.

المطلب الثالث: انتشار وباء كورونا

في أواخر العام الماضي ومع بدايات ظهور فيروس كورونا في الصين ظن كثيرون أن المرض الجديد لن يكون سوى زوبعة في فنجان سرعان ما سيتم احتواؤها في حدود البلد الذي ظهر به، لكن الحقيقة المؤسفة كانت أن قدرات الفيروس على الانتشار فاقت توقعات البشر إذ بات "كوفيد-19" كابوسا مزعجا لكل دول العالم، حتى تلك التي لم تكتشف وصوله بعد، ويحقق فيروس كورونا المستجد انتشارا بشكل سريع في دول العالم واحدة تلك الأخرى، ولم يعد خطر العدوى قائما في الصين فحسب، حيث سجلت أول إصابة، بل أضحى الخطر محدقا بالجميع.

وتساءلت صحف أميركية، من بينها "واشنطن بوست" عن سر التفشي السريع لفيروس كورونا، مستشهدا بنموذج الولايات المتحدة.

ففي يناير الماضي، سجلت البلاد أول حالة إصابة بالفيروس، لكن العدد تجاوز حاجز الألفين مؤخرا، وهو ارتفاع أثار استغراب خبراء الصحة في غضون أسابيع قليلة فقط، وفي حال استمرت العدوى بهذه الوتيرة، فإن المختصون يرجحون أن يصاب قرابة مئة مليون أميركي بحلول مايو المقبل، في سيناريو كارثي حذرت منه "واشنطن بوست."

وأوضح المصدر أن هذه التقديرات تعتمد على حسابات رياضية دقيقة، مشيرا إلى أنه لا يمكن التقليل من وتيرة استشراء الفيروس، إلا في حال امتثل الناس للإجراءات الوقائية المطلوبة.

رغم نجاعة إجراءات الحجر الصحي، على غرار ما حصل في مقاطعة هوبي وسط الصين، حيث ظهر المرض لأول مرة، يقول الخبراء إنهم من المستحيل أن يتم الفصل بنجاح كامل بين المرضى والمعافين، في ظل سماوات مفتوحة وحدود لم تكن تعرف الإغلاق إلا نادرا[1] .

[1]– لماذا ينتشر وباء كورونا بهذه السرعة في دول العالم، https://www.skynewsarabia.com، تاريخ النشر 2020/03/15، على الساعة 23:48 بتوقيت أبو ظبي.

وقالت لينا وين، وهي مفوضة صحة سابقة في مدينة بالتيمور الأميركية، إن أناسا كثيرين يعملون في أماكن بعيدة عن بيوتهم، وبالتالي يضطرون إلى التنقل بشكل يومي، ولا يمكن إجبارهم على ترك العمل أو عدة العودة لرؤية عائلاتهم

وفي المنحى ذاته، يقول لورنس أوغوستن أستاذ الطب في جامعة جورج تاون، إن إجراءات الحجر غير فعالة بشكل كبير، لكن "الخيار الأكثر واقعية هو تقليل التفاعل والتواصل المباشرين بين الناس"، نحواء كانوا مرضى أو أصحاء.

ورغم حث السلطات على تفادي الاختلاط، يواصل كثيرون حياتهم بشكل طبيعي، إما لأسباب خارجة عن إرادتهم أو لأنهم يستهينون بالنصائح الطبية، وهؤلاء لا يشكلون خطرا على أنفسهم فقط، بل قد ينقلون العدوى إلى أشخاص آخرين بسبب تهورهم.

كما تساعد فترة الحضانة الطويلة نسبيا، التي قد تزيد على 14 يوما، من إمكانية انتشار المرض بشكل أوسع، فقد يصاب به الإنسان ويمارس حياته بشكل طبيعي لأكثر من أسبوعين، من دون أن تظهر عليه أي أعراض.

وتوصي الإرشادات الصحية بتفادي الأماكن المكتظة قدر الإمكان، وتجنب المصافحة والاقتراب من الناس، فضلا عن استخدام المناديل عند العطس أو السعال والمواظبة على غسل اليدين أو تعقيمهما، مباشرة بعد ملامسة أسطح قد تكون فيها العدوى.

وما يزال فيروس (كوفيد-19) جديدا، أي أن العلماء لا يعرفون عنه الشيء الكثير، ويعتبرون سلوكه مفاجئا أحيانا وغير مفهوم أحيانا أخرى، وهو ما يصعب التوصل إلى علاج ناجح لمواجهته[1].

[1]– – لماذا ينتشر وباء كورونا بهذه السرعة في دول العالم، مرجع سبق ذكره

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد العالمي في ظل كوفيد-19

تفرض توقعات إيجابية نفسها على أداء الاقتصاد العالمي خلال العام الجاري بعد التقدم المحرز في سياق مواجهة فيروس كورونا حول العالم، لكن تلك التوقعات لم تخرج من إطار التفاؤل الحذر في ظل حالة عدم اليقين المسيطرة على الأسواق حول العالم، وتظل رهينة تطورات المواجهة مع الجائحة.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي العالمي الكلي في ظل ازمة كوفيد-19

1-معدل النمو الاقتصادي العالمي

لقد أدت أزمة جائحة كورونا إلى حدوث انكماش في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو -9.4 %، عام 2020، وقد بلغ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي نحو -2.6 % عام 2020 وذلك بسبب عمليات الاغلاق الكبير التي تمت لمعظم الأنشطة الاقتصادية.

ومن المتوقع أن يسبب الأغلاق العام الكبير انكماش النمو أسوأ إذا استمرت جائحة كورونا وإجراءات الاحتواء مدة أطول .

ووفقا لأحدث تقديرات صندوق النقد الدولي هناك توقعات تعافي النمو العالمي عام 2021 ليصل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي إلى 5.4% .[1]

2-المالية العامة للدول

أدت تداعيات جائحة كورونا لآثار سلبية وزيادة الضغوط على المالية العامة للدول مما أدى لارتفاع عجز المالية العامة الكلى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم ليسجل -9.31 %عام 2020، بسبب الانكماش الكبير في النشاط الاقتصادي وتراجع إيرادات المالية العامة للدول.

3-مستوى الدين العام العالمي

نتيجة لتداعيات أزمة جائحة كورونا وزيادة الضغوط على المالية العامة للدول، فقد أدت إلى ارتفاع نسبة إجمالي الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي 101.5 %عام 2020، بعدما كان يمثل نسبة 28.8 %عام 2019 وهو مستوى غير مسبوق[2].

---

[1]- كرم سلام عبد الرؤوف سلام، أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ص 78.

[2]- المرجع نفسه، ص 78

4-معدل التضخم العالمي

نتيجة لتداعيات أزمة جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، فقد أدت إلى هبوط الطلب الكلى العالمي مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم على مستوى العالم ليسجل 3 %عام 2020، مقابل3.6 %عام 2019، ويرجع ذلك إلى تراجع معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي للأسر وخاصة للسلع غير الضرورية.

5-معدل البطالة وسوق العمل العالمي

أدى انتشار جائحة كورونا لإغلاقات صارمة مما سبب اضطرابات حادة في سوق العمل العالمي، حيث الاضطرار إلى تخفيض ساعات العمل من قبل الشركات والمؤسسات الدولية سبب خسارة 300 مليون وظيفة بدوام كامل، خاصة بين العمال محدودي المهارات الذين لا يملكون خيار العمل من المنزل وتزيد بين النساء عن الرجال، ونتيجة ذلك تضرر 80 %من حوالي 2 مليار عامل في القطاع غير الرسمي على مستوى العالم. وأدت برامج الساعات المخفضة ومساندة العاملين الموقوفين مؤقتا عن العمل لحماية الكثيرين من الوقع في بطالة صريحة[1].

6-تحويلات العاملين في العالم

تشير إحصائيات البنك الدولي إلى تراجع تدفقات تحويلات العاملين في جميع أنحاء العالم، ففي قارة أوروبا وآسيا الوسطى بلغت 72.5%، تليها تراجع تدفقات تحويلات العاملين في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 32.1% وجنوب آسيا22.1% ، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 91.6 %، وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بنسبة 91.3 %، وشرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 31 % ويعود هذا التراجع نتيجة لانخفاض توظيف وتراجع أجور العمال المهاجرين وهم الأكثر عرضة لفقدان الوظائف والأجور خلال تلك الأزمة[2].

7-الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي

نتيجة لتداعيات أزمة جائحة كورونا، فقد أدت الجائحة لانخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العالم، بنسبة 30 % على مستوى العالم عام 2020.

---

[1]- كرم سلام عبد الرؤوف سلام، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2]- المرجع نفسه، ص 79.

8-سوق السلع العالمي

تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي إلى أن جائحة كورونا أثرت على سوق السلع العالمي حيث أدت لانخفاض أسعار النفط على مستوى العالم بنحو 14.1% عام 2020 بسبب تراجع الطلب العالمي وانخفاضه بمعدلات أقل من نقص المعروض، كما انخفضت الأسعار العالمية لمعظم السلع خلال عام 2020 بسبب عمليات الاغلاق ونقص الطلب العالمي على معظم السلع ومن أمثلة تلك السلع انخفض سعر البلاتين ب-82.7%، والفضة-61.7 %، والسلع الزراعية -41.3 %، والذهب -8%، والفحم -42.5%، والمعادن الرئيسية -61.9%.[1]

المطلب الثاني: تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية

1-تداعيات جائحة كورونا على قطاع السياحة

تكبد قطاع السياحة العالمي عشرات المليارات من الخسائر حيث عقدت منظمة السياحة العالمية وأكدت أن قطاع السياحة حاليا يعد واحدا من أكثر القطاعات تضرر من تفشي فيروس كورونا المستجد الى جانب تأثيره السلبي على كل من العرض والطلب بالنسبة لقطاع السفر.

حيث سببت التدابير الاحتوائية والاحترازية التي تم اتخاذها من جانب الدول للحد من تفشى الوباء عددا من التداعيات السلبية على قطاع السياحة، وبما كان له من تأثيرات في غاية الخطورة على العمالة في قطاع السياحة والصناعات المغذية، من خلال خفض ساعات العمل أو تقليص العمالة بصورة مؤقتة لمحاولة خفض التكاليف في ظل خسائر القطاع الناجمة عن الإغلاق، وقد لا يعود القطاع إلى سابق عهده وانتعاشه على المدى القصير، وحتى بعد الرفع التدريجي لإجراءات الاحتواء.

وتشير بيانات منظمة السياحة العالمية إلى أن أزمة جائحة كورونا أدت لانخفاض عدد السياح الدوليين على مستوى العالم بحوالي 79%عام 2020 بما يؤدى لتحقيق خسائر تقدر بنحو 591 مليار دولار.

ويعمل في قطاع السياحة بشكل مباشر وغير مباشر حوالي 330 مليون شخصا من جميع أنحاء العالم، أي ما يعادل 3.10% من إجمالي العمالة العالمية.

[1]- كرم سلام عبد الرؤوف سلام، مرجع سبق ذكره، ص 80.

وقد تضرر حوالي 120 مليون وظيفة مباشرة في قطاع السياحة على مستوى العالم خلال عام 2020 وأدى تقييد السفر الدولي في جميع أنحاء العالم لإلغاء ما بين 70 الي 80%من حجوزات الفنادق على مستوى العالم.

كما تشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية في تأثير فيروس كورونا على قطاع السياحة عالميا إلى أن هناك انخفاض في عدد السياح الدوليين بنسبه تتراوح بين 1% و3%خلال عام 2020على مستوى العالم مقارنه بتقديرات نمو تتراوح بين 3% و4 % في بداية عام 2020 هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى خسارة تقدر بما يتراوح بين 30 و50 مليار دولار امريكي في إنفاق الزوار الدوليين في الوجهات السياحية (إيرادات السياحة الدولية).

وتعد منطقة اسيا والمحيط الهادي هي المنطقة الاكثر تضررا بانخفاض اعداد السائحين بنسبه تتراوح بين 9 الى 12% في عام 2020 مقارنة بنمو كان متوقعا بين 5 و6 %في اوائل عام 2020 وسوف يكون التأثير الاكبر على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي قد تتعرض للإفلاس وهذا يستدعي اتخاذ تدابير الدعم والإنعاش للسياحة في أكثر البلدان تضررا.

ومن أبرز تداعيات فيروس كورونا على الرحلات البحرية أنها من بين اوائل القطاعات التي تعرضت لضربه قوية مثلما حدث لباخرة الأميرة الماسية على شواطئ اليابان الامر الذي حول احلام العطلات الى كوابيس لآلاف السياح العالميين والجدير بالذكر ان تفشى فيروس كورونا في ايطاليا كان له تأثير كبير حيث يحتل قطاع السفر والسياحة حوالي 31 %من النشاط الاقتصادي[1].

2-تداعيات جائحة كورونا على قطاع النقل واللوجستيات

أدت التدابير الاحترازية لتفادي جائحة كورونا لفرض حالة طوارئ عالمية، وتقييد حركة السفر والتجارة والنقل واللوجستيات بين أكثر من 200دولة حول العالم، بما أدى لتراجع معدلات التجارة العالمية، وانهيار أسواق النفط، وهو ما أدى لإبرام تحالف أوبك والاتفاق على خفض الإنتاج في 21 إبريل عام 2020 بنحو 9.7 مليون برميل لوضع حد للخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار النفط.

وقد انخفضت حركة الحاويات العاملة على خطوط الشرق الأقصى، أوروبا، البحر المتوسط بنحو 52% خلال عام 2020 وقد أدى تراجع التجارة العالمية وتراجع أسعار النفط وانعكاساتها على قرارات تحويل بعض شركات الملاحة العالمية لخط سيرها أو تخفيضها لحركة السفن لضرورة إطلاق حوافز

[1]- كرم سلام عبد الرؤوف سلام، مرجع سبق ذكره، ص 80.

وسياسات تسويقية مرنة للحد من تلك التداعيات على الحركة الملاحة البحرية بجميع الموانئ العالمية وقناة السويس وامتصاص الصدمة والتأثيرات السلبية المحتملة للأزمة[1].

3-تداعيات جائحة كورونا على قطاع السفر والطيران والنقل الجوي

تشمل صناعة الطيران حوالي 290 شركة حول العالم وتدعم الناتج المحلى الإجمالي العالمي بنسبة 3.6% وتخلق وظائف لأكثر من 56.5 مليون موظف حول العالم، وقد أسفرت الضوابط التي جرى توقيعها من جانب جميع دول العالم لاحتواء انتشار جائحة كورونا، لتوقف حركة السفر والطيران وهو ما أدى لتراجع حركة الطيران الدولي بنسبة تتراوح ما بين 80 و90% في جميع أنحاء العالم.

وقد أدى انتشار أزمة جائحة كورونا تأثيرات سلبية كبيرة على قطاع السفر والطيران والنقل الجوي، حيث تراجعت ايرادات حركة الطيران والسفر على مستوى أنحاء العالم بنسبة 44-83% عام 2020 وتقدر خسائر صناعة الطيران على المستوى الدولي بقيمة 252 مليون دولار شهريا وتشير توقعات الاتحاد الدولي للنقل الجوي عام2021إلى تراجع حركة النقل الجوي بنسبة 42% بناء على استئناف الرحلات الداخلية، وتأتى التوقعات النهائية للقطاع مرهونة بقرارات فتح الحدود وإلغاء قرارات توقف حركة الطيران الدولي وقرارات العزل المنزلي[2].

4-تداعيات جائحة كورونا على القطاع الصناعي العالمي

خلال العقدين الماضيين، أصبح الاقتصاد الصيني يؤدى دورا محوريا في توجهات الاقتصاد العالمي، حيث إن أهمية الصين المتزايدة في الاقتصاد العالمي لا يرتبط بوضعها كدولة مصنعة ومصدرة للمنتجات الاستهلاكية ولكنها باتت أيضا المورد الرئيسي في العالم للمدخلات الوسيطة لشركات التصنيع في الخارج، حيث تشير الإحصاءات إلى أن 20% من التجارة العالمية تأتى في هيئة منتجات وسيطة تم تصنيعها في الصين، ويعد التصنيع الصيني ضرورة لكثير من سلاسل القيمة.

خاصة تلك المتعلقة بالأدوات الدقيقة والآلات ومعدات السيارات والاتصالات، وحدوث اي اضطراب كبير في إمدادات الصين في هذه القطاعات سيؤثر بشكل كبير على المنتجين في بقية العالم.

ومن البلدان المتأثرة نتيجة تعطل الصادرات الصينية قد تواجه بعض شركات تصنيع السيارات الاوروبية نقصا في المكونات الأساسية لصناعتها، وقد تجد الشركات في اليابان صعوبة في الحصول

[1]- كرم سلام عبد الرؤوف سلام، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2]- المرجع نفسه، ص 82

على قطع الغيار اللازمة لتجميع الكاميرات الرقمية وبشكل عام يؤثر هذا الأمر على القدرات الانتاجية والصادرات الإجمالية للعديد من الشركات:

- على المستوى القطاعي نجد أن أكثر الاقتصاديات تأثرا هي قطاع الآلات والسيارات والمواد الكيميائية بالاتحاد الأوروبي، والآلات والسيارات والأدوات الدقيقة بالولايات المتحدة الأمريكية والآلات والسيارات اليابانية، والآلات ومعدات الاتصالات بجمهورية كوريا، ومعدات الاتصالات وآلات المكاتب بمقاطعة تايوان الصينية، ومعدات الاتصالات في فيتنام.
- من أكثر البلدان تأثرا استراليا وروسيا البيضاء والبرازيل وكندا والاتحاد الاوروبي وهونج كونج والهند واندونيسيا واليابان وجمهورية كوريا وماليزيا والمكسيك.
- أدى انتشار فيروس كورونا إلى تعطيل عمليات التصنيع في جميع أنحاء العالم حيث قامت الصين بإغلاق مصانعها وعاد الكثير من العمال الى بلادهم مما أثر بالسلب على سلاسل الامداد العالمية، وقد توقفت شركات عالمية عن التصنيع مثل شركه هيونداي نتيجة عدم تمكنها من الحصول على قطع الغيار الصينية.
- تأثرت سلاسل الامداد العالمية نتيجة التأخر في التسليم من الدول الصناعية للمنتجين مما أثر على مخزون المدخلات كما انخفض مخزون السلع تامة الصنع وانخفض نشاط الشراء بشكل كبير نتيجة تراجع مشتريات الصين وانخفاض الانتاج والطلب في دول اخرى.
- يوضح مؤشر مديري المشتريات انخفاض الانتاج في السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية مع انخفاض حاد في السلع الاستثمارية.
- اثرت جائحة كورونا على بعض الصناعات التكنولوجية مثل الهواتف الذكية والأجهزة القابلة للارتداء وألعاب الفيديو، بالإضافة الى التأثير على صناعة قطع غيار السيارات وصناعة أشباه الموصلات[1].

5-تداعيات جائحة كورونا على قطاع النفط

مع تحول فيروس كورونا المستجد الى وباء رسمي وتراجع اسعار النفط وسط حرب الاسعار العالمية تبرز تأثيرات الفيروس على الاسعار سواء على البلدان المصدرة او المستوردة للنفط وتشير الاحصاءات الدولية الى انخفاض الطلب العالمي على النفط في عام 2020 ليسجل بذلك أول انخفاض

[1]- كرم سلام عبد الرؤوف سلام، مرجع سبق ذكره، ص 82.

له منذ أكثر من عقد من الزمن بسبب الانكماش في طلب الصين والانخفاض الكبير في قطاع السفر والتجارة.

وتشير التوقعات المستقبلية لسوق النفط العالمي أنه سيعتمد في النهاية على مدى سرعة تحرك الحكومات لاحتواء تفشي فيروس كورونا ومدى نجاح جهودها ومدى استمرار تأثير الفيروس على النشاط الاقتصادي وبعد اكتشاف الفيروس في الصين انخفضت اسعار النفط بنحو 20 دولارا للبرميل تحسبا الى انخفاض الطلب العالمي على النفط، حيث أدى انتشار عدوى الفيروس الى انخفاض الانتاج ،وهو ما يبرر تقرير سوق النفط الصادر عن وكالة الطاقة الدولية إلى أهميه دور الصين في استهلاك النفط حيث تمثل الصين 14 % من الطلب العالمي على النفط و اكثر من 80% من النمو العالمي في الطلب خلال عام 2019.

6-تداعيات جائحة كورونا على قطاع التكنولوجيا

لقد تأثر قطاع التكنولوجيا الصناعية بشكل كبير بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد وكان له تداعيات أكبر على الاقتصاديات التكنولوجية العالمية، حيث أغلقت الشركات مكاتبها ومتاجرها ومصانعها في الصين، وكان له من آثار قصيرة وطويلة الاجل حيث تم تأجيل وإلغاء معظم الأنشطة للشركات التكنولوجية على سبيل المثال انخفاض بنسبة 12% في انتاج الهواتف الذكية في عام 2020 بالإضافة الى تباطؤ محتمل في طرح الجيل الخامس في الصين، لذلك فإنه من الضروري ايجاد الطرق الملائمة لمحاربة الفيروس من خلال إتباع عدد من الخطوات التي تحد من انتشاره.

وقد امتد تأثير فيروس كورونا المستجد ليشمل أكبر صناعات التكنولوجيا ومنها فيسبوك وشركة أبل وجوجل وميكروسوفت، وبدأت الشركات تتبنى تقنيات جديدة نتيجة للفيروس مثل الروبوتات الصحية، وسياسات العمل من المنزل، والتكنولوجيا التعليمية من خلال التعليم الالكتروني عن بعد، واستخدام المعصم الذكي في التعليم[1].

7-تداعيات جائحة كورونا على قطاع الزراعة والأمن الغذائي

لقد أثرت جائحة كورونا على قطاع الزراعة أو الفلاحة ومنظومة الأمن الغذائي العالمي من جانب عرض الغذاء حيث توقف عمليات نقل الأغذية نتيجة إجراء الحجر الصحي وعرقلة سلاسل إمدادات الغذاء، أو انقطاعها نتيجة القيود على التصدير، وزيادة الفاقد من المواد الغذائية وخصوصا السلع سريعة

[1]- كرم سلام عبد الرؤوف سلام، مرجع سبق ذكره، ص 84.

التلف، كل هذا من شأنه أن يؤثر على عرض الغذاء العالمي وارتفاع أسعاره سواء على الصعيد العالمي أو المحلى كليا أو جزئيا.

فبعض الدول مثل الهند وضعت قيود على الأرز وهي أكبر مصدر له في العالم كذلك نفس الإجراء من جانب دولة فيتنام وتايلاند في تقييد بيع الأرز كما اتخذت كازاخستان تقييد بيع القمح أكبر مصدر له، ودعت روسيا منتجي الزيوت النباتية لديها إلى تقييد بذور عباد الشمس ومنتجات السكر، وبالتالي فقد أثرت أزمة جائحة كورونا بآثار سلبية على قطاع الزراعة ومنظومة الأمن الغذائي المحلى والعالمي[1].

المطلب الثالث: واقع الناتج المحلي الاجمالي العالمي والركود الاقتصادي

مع بداية توقعات مطمئنة بداية العام على تعافي الاقتصاد للعام الحالي من الازمة الاقتصادية العالمية 2008 بارتفاع النمو العالمي الى 4% للعام الحالي، ولكن نتيجة للجائحة فانه حسب تصريحات صندوق النقد الدولي فإن الاقتصاد العالمي سيواجه انكماش بمعدل يصل الى5% تقريبا هذا العام، وكذلك انخفاض الناتج المحلي الاجمالي العالمي بـ 6.5% للعام 2021 ويقول معهد التمويل الدولي أن الدين العالمي زاد بـ 10 تريليون دولار ليصل الى ما يزيد عن 255 ترليون دولار عن العام الماضي وهو ما يزيد عن الناتج المحلي العالمي بـ 322% مع الانكماش الاقتصادي، مما يزيد من حاجة الدول للمديونية كما يقول مسؤولي صندوق النقد الدولي ان الحكومات أنفقت 10 ترليون دولار على مواجهة الفيروس كما سنوضح أثار الجائحة على الناتج المحلي الاجمالي للدول الكبرى والعالم في الجدول التالي[2]:

[1]– كرم سلام عبد الرؤوف سلام، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2]– د. مجدي عثمان سالم المبروك، مدى تأثر الاقتصاد العالمي والليبي بجائحة كورونا، كلية الاقتصاد، جامعة بن غازي، ليبيا، 2020، ص 286.

جدول رقم (2): أثار الجائحة على الناتج المحلي الاجمالي للدول الكبرى والعالم

الدولة	الناتج المحلي 2019	التغير في الناتج المحلي الاجمالي 2020 ترليون دولار	ارتفاع معدل البطالة	معدل التضخم
الولايات المتحدة	21.5	%9.5-	%14.7	%7
المملكة المتحدة	2.74	%20.4-	%13	%6
ألمانيا	3.86	%9.7-	%09	%7
فرنسا	2.07	%13.5-	%08	%8
إيطاليا	1.9	%12.4-	%9.3	%4-
كندا	1.7	%12-	%13	%4
اليابان	5.15	%7.8-	%5	%3
الصين	14.14	%1.6-	%6	%25
الدول العربية	2.89	%5-	%13	%8.8
ليبيا	0.03318	%27.5-	%19	%22
العالمي	87.27	%10.9-	%5.5	%8

المصدر: بيانات تم تجميعها من قبل د. مجدي عثمان سالم المبروك من نشرات صندوق النقد الدولي خلال العام 2020.

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن الاثار المصاحبة لهذا الفيروس تختلف عن الاثار للأوبئة الاخرى من حيث حجم الانتشار العالمي فنجد في فيروسات سابقة أثرت في الناتج المحلي الاجمالي كما تؤثر به الان، مثل السارس انتشر في الصين في 2003 ولكن الصين في ذلك الوقت كانت ذات الترتيب السادس عشر في الناتج المحلي الاجمالي ولكن الان اصبحت الصين الثانية عالميا حيث ساهمت ولوحدها بنمو الاقتصاد العالمي بـ 39% في عام 2019، وهذا الفيروس اثر في جميع الدول وخاصة المتقدمة منها والتي تساهم بـ 60% من الناتج العالمي و 65% من الانتاج الصناعي، وهذا كله سوف يتسبب في ركود اقتصادي عالمي اذ تشير معظم الدراسات الى أن معظم الاقتصاديات ستحتاج لتمويل ميزانيتها مع انخفاض اسعار الطاقة وتسريح العمالة فان المتوقع أن يكون هناك تضخم سلبي ، ويتوقع انه سيكون هناك قرابة 220 مليون عاطل عن العمل بسبب الجائحة وذلك حسب متوسط التقديرات

العالمية بالخصوص حيث أن عدد العاطلين عن العمل حاليا 188 مليون ومن التقديرات من يقول أن الجائحة ستسبب في تصريح قرابة 50 مليون عامل على اعلى تقدير واقل تقدير 20 مليون عامل، وعليه فان الاقتصاد العالمي يمر بأزمة كبيرة جراء الجائحة وللتعافي منها يجب على الاقتصاديات الكبرى العمل على اتخاذ التدابير الاحترازية الوقائية لسلامة الافراد اولا تم اتخاذ التدبير الوقائية لسلامة نمو الناتج المحلي.

وذلك من خلال إعادة صياغة السياسة الاقتصادية للحد من التفاوت الاقتصادي والعمل على توليد ناتج حقيقي من خلال القطاعات الاقتصادية وتحسين الحراك الاجتماعي من خلال معالجة التفاوت الاقتصادي من خلال النظم الضريبية وإيجاد مصادر دخل حقيقي للجميع وتحديد مصادر جديدة للنمو الاقتصادي ومواءمة الأهداف الجديدة مع الأداء الاقتصادي.

ولكن هناك دائما نظرة إيجابية للأمور من حيث العاطلين عن العمل نتيجة الكورونا سوف يتم استدعائهم للعمل ثانية بمجرد زوال الازمة من جديد وقد لا يتم استدعائهم جميعا ومن لا يتم استدعائهم هم من سيشكلون البطالة الحقيقية وكذلك فان الاقتصاد سيتعافى من جديد تدريجيا بمجرد التعافي من الازمة، بل نتيجة ما سببته الازمة من ركود قد يقفز الاقتصاد العالمي بعد التعافي للنمو سريعا ولكن يجب أولا العمل بشكل متكاثف بين الدول والأفراد من أجل القضاء على الفيروس والتخلص منه من خلال المصداقية وعدم استغلال الفرص لتحقيق أي مكاسب أي بمعنى ادق تكثف شامل لهدف وحيد ألا وهوا وقوف ضد المرض بأساليب الوقاية العلمية والتي تنص بها منظمات الصحة العالمية، تم بعد ذلك اتخاذ تدابير بالتوسع في السياسات المالية من خلال دعم المتضررين من الفيروس من الافراد والشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك لان الاقتصاد عملية متكاملة اذا لم تدعم الجانب الاستهلاكي منه لا تستطيع التوسع في الجانب الانتاجي كذلك تكاتف الاقتصاديات الكبرى مع الاقتصاديات الصغرى والوقوف معها لأنها من تمثل المستهلك الاساسي لمنتجاتهم[1].

[1]– د. مجدي عثمان سالم المبروك، مرجع سبق ذكره، ص 288.

المبحث الثالث: أثار ازمة كوفيد-19 على اقتصاديات دول العالم

شملت تداعيات جائحة كوفيد-19 جميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية ولم تسلم من الانعكاسات السلبية على اقتصادياتها حيث مست مختلف جوانب الاقتصاد العالمي.

المطلب الاول: تأثير كوفيد-19 على الاقتصاديات العالمية المتطورة

الاقتصاد العالمي يمر من حين لأخر لازمات تهز الاقتصاد بداء بأزمة الكساد الكبير الذي هز العام في 1929 على الرغم من الانتعاش في مجالي الصناعة والعقارات في ذلك الوقت وارتفاع في أسعار الاسهم ومع ذلك كله اخفضت أسعار المستهلكين ولم يعد ارتفاع اسعار الفائدة يعطي مردوده على الاقتصاد وانهارت البورصة الانجليزية في لندن ليفلس على اثرها قرابة 11000 الف بنك على مستوى العالم في عام 1933 لتستمر عشر سنوات تقريبا وفي 1973- 1974 انهيار اتفاقية برتن وودز، وانخفاض اسعار البترول وما صحابها من انهيار للبورصات العالمية، وبعدها تتولى الازمات في 1997 في اسيا وأوروبا من حيث افلاس الحكومة الروسية وأزمة النمور الاسيوية في التوسع في الائتمان مما ادى لانهيار الاسواق الاسيوية واخذ الامر عدة سنوات ليتعافى الاقتصاد العالمي، وأزمة الارجنتين في الفترة 2002 – 1998 وانهيار برج التجارة العالمي وبعدها تأتي الازمة العالمية 2008 – 2009أزمة الرهن العقاري والتي تعد من أكبر الازمات بعد الكساد الكبير مما أضطر بالبنوك المركزية والحكومات الرأسمالية بالتدخل في شراء البنوك ومؤسسات الاقراض لمنع انهيار النظام المالي العالمي.

كل هذا لم يمنع الاقتصاد العالمي من الدخول في دوامة الكساد وانهيار البورصات العالمية على مستوى اجمع ومن الدول التي لم تتعافي الى حد الان ليستغرق الامر قرابة عشر سنوات للتعافي من هذه الازمة وبالكاد بداء الاقتصاد العالمي يتعافى من الازمة المالية العالمية[1].

جاءت هذه الجائحة التي الزمت الافراد بالبقاء في البيوت لمنع انتشار العدوى، الامر الذي يترتب عليه عدم الانتاج بالدرجة الاولى وخاصة أن ليست جميع القطاعات الاقتصادية يمكن ان تدار والعاملين داخل غرف التباعد الاجتماعي، فهناك اعمال لا تستلزم ذلك، مثل القطاعات السياحية ، وشركات النقل ، والأعمال العقارية ، والتصنيع ، والقطاع الزراعي ، فهذه كلها اعمال ميدانية تتطلب الوقوف على الاعمال، وتوقف العمل بها يضر الاقتصاد، فنجد أن معدلات البطالة سوف ترتفع مع

[1]– د. مجدي عثمان سالم المبروك، مرجع سبق ذكره، ص 286.

ظهور للتضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج مع ركود اقتصادي مع تبخر للسيولة من المصارف لوجود عدم الثقة المترتبة عن انتشار المرض، كل ذلك سيؤثر في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: تأثر اقتصاد الدول العربية والنامية بالجائحة

من الناحية الصحية نجد أنه الى حد الان الوضع الصحي أفضل منه حالا لدى الدول الاوربية والأمريكية في حالات الوفاة والإصابة ومن الدول لم تصب بالمرض الا مؤخرا وذلك قد يكون راجع للتدابير الوقائية المتخذة من قبل هذه الدول لمكافحة الاصابة بالمرض وأن الفئة العمرية لهذه الدول تتراوح ما بين 28 – 32 بعكس الدول الاوربية والتي تتراوح الفئة العمرية لديها ما بين 43 – 47 مما يجعل حالات الوفاة أقل، ولكن نتيجة لكون سكان هذه الدول هم أكثر عرضة للإصابات بالنوبات القلبية والسكري وأمراض الدم والسرطان وهذا هوا المؤشر الاهم الذي يجعل من الاصابة خطيرة على هذه الشرائح من المجتمع يمكن تصنيف الدول العربية اقتصاديا حاليا الى ثلاث مجموعات، دول مستقرة وتعتمد على النفط كما في دول الخليج، ودول مستقرة لا تعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل وهي شبه مستقرة لحدوث بعض الاضطرابات السياسية بها وتتلاشى بسرعة مثل المغرب والأردن وتونس ومصر، ودول غير مستقرة مثل دول الربيع العربي ولبنان وفلسطين، وبالتالي فإن مثلما تأثر الاقتصاد العالمي فإن الاقتصاد العربي والدول النامية ليست بمنأى عن التأثر بالأزمة من نواحي متعددة من أهمها انفتاح الاقتصاديات العربية على العالم وكذلك هي في معظمها اقتصاداتها ريعية احادية الجانب تعتمد على البترول كمصدر وحيد للدخل، وتتفاوت في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل دول الخليج فمنها ما يعتمد على النفط مطلقا ومنها ما لديها بعض الأنشطة الاقتصادية المصاحبة كما في الامارات والسعودية الا أن هده الأنشطة تعد محدودة جدا وأن الاعتماد الأساس ي على البترول كمصدر للدخل يعتبر هوا الأساسي وبذلك فإن عدم الاستقرار في أسعار النفط والتي انخفضت بشكل حاد في الفترة الاخيرة من قرابة 75 دولار للبرميل الى 40 دولار للبرميل وهو ما يؤثر في اداء الاقتصاديات فهوا يهدد باستنزاف مواردها ويغير من خطط التنموية والتي تسعى لها بشان تغيير نمط الاقتصاد للاقتصاد المتنوع، كما أن ارتباطها بالدول المتأثرة بالفيروس من الدول الكبرى يؤثر عليها فالصين تمثل 60 % من الطلب العالمي لصادرات البترول العربي فالانخفاض في اسعار البترول مع انخفاض الطلب العالمي عليه سيؤثر سلبا على اقتصاداتها ناهيك عن عدم الاستعداد الطبي لهذه الدول لمواجهة الفيروس مما يزيد من حجم الانفاق العام لديها كما ان اسعار البترول انخفضت بمعدل 45% حيث كانت مستويات الاسعار تتراوح

ما بين 75 – 80 دولار للبرميل في يناير 2020 لتنخفض دون 35 دولار نتيجة الازمة وكذلك نتيجة ما دار من حرب بين السعودية وروسيا في الاسعار والإنتاج في مايو الماضي.

كما أنها شعوب مستهلكة وليست منتجة والاقتصاديات المعتمدة على القطاعات الخدمية كبعض دول المغرب العربي وشمال أفريقيا تأثرت بفقد مدخولات هذه القطاعات كما في تونس والمغرب والأردن، فالدول العربية بعكس الدول المتقدمة لم تفق من أثار الازمة المالية العالمية بعد، وأثار الربيع العربي عليها وعلى دول الجوار، وعدم الاستقرار من ناحية محاربة التطرف الديني وهو ما يرفع الكلفة الاقتصادية للجائحة عليها[1].

أما الاثار على الناتج القومي فأنه حسب ما تشير الارقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي فإن الناتج المحلي الاجمالي سينخفض في دول المنطقة ما بين 5 % و7 %باستثناء الجمهورية المصرية والتي يتوقع ارتفاع نسبة النمو بها الى 2% وتشير التقارير المعدة من قبل الجامعة العربية بأن خسائر الدول العربية بلغت 1.2 تريليون دولار من خسائر الاوراق المالية وخسائر الناتج المحلي الاجمالي للدول الاعضاء، وخسائر ايرادات النفط والديون الاضافية وخسائر التعريفة الجمركية وإن قرابة 7.1 مليون عامل مهددون بفقد وظائفهم جراء الوباء وخاصة في القطاعات الخدمية منها وأن الصادرات ستنخفض بمعدل 65 % و كما يشير التقرير الى أن هناك دول الوضع لديها ممتاز واستطاعت السيطرة على الوباء ولديها مخزون استراتيجي، ولكن معظم الدول الاخرى إما تعاني اصلا من مشاكل اقتصادية مسبقة كالدول التي بها الربيع العربي ودول الشرق الأوسط ، ودول مستقرة والوضع الاقتصادي لديها مطمئن لوفرة الاحتياطيات النقدية مثل دول الخليج ولكنها تمر بأزمتين الكورونا وأسعار النفط، ودول مستقرة ويمكنها التعافي على الرغم من الازمة مثل تونس والمغرب وذلك لاعتمادها على الانتاج المحلي ولديها القدرة على الاكتفاء الذاتي، ودولة واحدة حققت نموا في الناتج الاجمالي على الرغم من الازمة وهي مصر، بفضل حزمة السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة لتنمية الاقتصاد المحلي وتخفيض المديونية للناتج المحلي ومقدرة الاقتصاد على تحقيق ناتج اضافي واكتفاء ذاتي.
كما أن القطاعات التي تأثرت بالأزمة تمثل70 % من الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة وكذلك المشروعات الصغرى والمتوسطة والتي تمثل 45 % منها كما سيقع على الدول العربية عبء بمقدار 50 % نتيجة تخفيض إنتاج النفط حسب اتفاق اوبك + وهو ما يضر ضرار كبيرا باقتصاديات المنطقة والذي

[1]– د. مجدي عثمان سالم المبروك، مرجع سبق ذكره، ص 292.

يمثل النفط لديها 60 % من الايرادات العامة واتخذت الدول العربية حزمة من الاحتياطيات لمواجهة الازمة بمقار 330 مليار دولار في مختلف الدول وحسب الامكانيات ومقدرة اقتصاداتها على الرغم من ذلك فان فرص التعافي للاقتصاديات العربية يتفاوت حسب وضعية هذه الاقتصاديات كما سبق ذكرها فمن الدول مثل مصر فان معدلات التعافي والنمو ستكون عالية وذلك لمقدرتها على التعافي في ضل الازمة أما دول الخليج فهيا مرتبطة برفع القيود العالمية وانتعاش القطاعات الخدمية لديها مثل السياحة وإجمالا يجب القول بان الدول العربية يجب عليها أعادة النظر بجدية في معظم سياساتها الاقتصادية لوجود الميز النسبية لهذه الدول من نواحي متعددة الموقع قربها من مركز الانتاج والتوزيع المقدرة المالية لمعظم هذه الدول من ناحية البترول والموارد الطبيعية الغير مستغلة وبذلك يجب عليها العمل على ذلك من حيث توفير الاكتفاء الذاتي والعمل على خلق المشاريع الاقتصادية وخاصة في المناطق الغير مستغلة.

المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية على بلدان افريقيا

لا تزال آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر لبلدان افريقيا لعام 2020 غير واضحة بسبب الوباء الذي تتفاقم آثاره الاقتصادية نتيجة انخفاض أسعار النفط، فقد انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للقارة الأفريقية من 3.2% إلى- 2.8% كما من المتوقع أن تنكمش التجارة أيضا، وبسبب عدم اليقين الاقتصادي والقيود المفروضة على الحركة من المرجح تأجيل المشاريع الاستثمارية المعلنة أو المخطط لها.

وقد شهدت أسعار السلع الأساسية انخفاضا حادا في النصف الأول من سنة 2020 بسبب انخفاض الطلب الناجم عن جائحة كوفيد -19، وهو ما فاقم من الأثار الاقتصادية على البلدان الافريقية نظرا لاعتماد جل اقتصاداتها على تصدير السلع الأساسية[1].

وقد سجلت أسعار النفط أدنى مستوى لها منذ عقدين، حيث انخفضت الأسعار بنحو 50% منذ تفشي فيروس كوفيد- 19 والذي يعود جزئيا إلى ضعف الطلب على النقل والسفر الأمر الذي عرض البلدان المصدرة للنفط لضربة مزدوجة، ومن المتوقع حدوث تراجع في إيرادات المالية العامة والصادرات

[1]-سميحة جديدي وعبد المالك باهي، تداعيات جائحة كوفيد-19 على التجارة عبر سلاسل القيمة العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2021، ص 101.

على مستوى جميع البلدان المصدرة للنفط وهو ما سيؤدي إلى تآكل حيز السياسات المتاح للتصدي للأزمة في بعض البلدان وإلى فرض ضغوط على أسعار الصرف والموازنات الحكومية.

وسوف تؤدي وفرة النفط وانخفاض أسعاره في الأسواق العالمية إلى تفاقم الآثار الاقتصادية والاستثمارية، فجزء كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا موجه نحو قطاع الموارد، حيث أن 40%من المشاريع الجديدة لعام 2019 تستهدف الصناعات المرتبطة مباشرة بالموارد الطبيعية، وعلى الرغم من أن افريقيا غير مندمجة بشكل كبير بسلاسل القيمة العالمية إلا أن الصناعات التصديرية الخمس الأكبر بها تأثرت بانخفاض الطلب على السلع والخدمات المصنعة لأن دور القارة ينحصر إلى حد كبير في تصدير المدخلات للصناعات الدولية الرئيسية، وقد أثرت الصدمة المزدوجة لجائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط إلى انخفاض كبير في إعلانات المشاريع الجديدة للربع الأول من عام 2020 لكل من الصناعات الاستخراجية بـ 82% والبترول والمواد الكيماوية بـ75 % .[1]

[1]- سميحة جديدي وعبد المالك باهي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

خلاصة الفصل:

لانتشار فيروس كورونا المستجد اثار اقتصادية عديدة وعميقة، حيث أن العالم شهد تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وذلك نتيجة لثلاث قنوات رئيسية، أولا يتأثر جانب العرض بسبب تعطل الإنتاج نتيجة للإصابات بالفيروس، وكذلك إجراءات احتوائه، ثانيا يتأثر جانب الطلب عالميا وخصوصا في قطاع السياحة وصناعة الترفيه ثالثا، انتشار هذه الآثار عالميا نتيجة لانتقال الفيروس عبر الحدود، وكذلك نتيجة لتراجع معدلات الطلب العالمية في الدول الصناعية الكبرى والصين، وتأثرت الاقتصادات العربية سلبا من خلال العديد من القنوات أهمها السياحة، وعائدات صادرات النفط، وستحتاج الدول والمؤسسات الاقتصادية إلى مجموعة من السياسات التي من شأنها التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا الجديد.

الفصل الثالث

سبل إنعاش التجارة الدولية

جراء أزمة كوفيد-19

مقدمة الفصل:

لقد اثرت ازمة كورونا على التجارة الدولية في الثلاث أشهر الاولي من انتشار الفيروس بالسلب بعد ان كانت في طريقها نحو الانتعاش الجيد والسبب الذي جعل التجارة العالمية تتأثر في ذلك الوقت القصير هو أن الصين ظلت لسنوات طويلة مهيمنة على الكثير من مصادر الاقتصاد العالمي ونتيجة لذلك فقد أثرت على العديد من المدن الصناعية في العالم.

ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الأول: أثار ازمة كوفيد-19 على التجارة الدولية

المبحث الثاني: سبل وآليات تعزيز حركة التجارة الدولية

المبحث الثالث: الأثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 على الجزائر والاجراءات المتخذة لصد الأزمة

المبحث الأول: أثار ازمة كوفيد-19 على التجارة الدولية

أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل كبير على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية حيث قلبت الموازين امام دول العالم وضعتهم امام تحدي عالمي غير مسبوق.

المطلب الأول: تراجع حركة التجارة الدولية

على غرار ما سبق فان التجارة يقع عليها من أثار مثلما جرى مع الناتج المحلي والقطاعات الاخرى فهي تأثرت بسبب ذلك الاغلاق، وقد تكون الاثار التي تترتب على التجارة العالمية أعلى من الاضرار المرتبطة فيما سبق، وتختلف الدول من حيث الاجراءات الاحترازية وبذلك فالتجارة ترتبط بمؤشرين داخلي يعتمد على الدولة المنتجة وظروفها وخارجي يعتمد على الدول المستوردة وظروفها وتشير منظمة التجارة العالمية على ان الاثار الناجمة من جراء الفيروس ستؤدي لانخفاض حجم التجارة العالمي الى % 32 هذا العام.

كما أن منظمة التجارة العالمية تتوقع انخفاضا مزدوجا في حجم التجارة لهذا العام وخاصة صادرات الولايات المتحدة واسيا ونجد أن الوباء يثبت هشاشة نظام التجارة العالمية والاحتكارات العالمية للتجارة والتحكم في تدفقات السلع والبضائع عبر العالم وكيف أن منظور الاكتفاء الذاتي مهم جدا لجميع الدول وخاصة الدول التي تتمتع بميزة نسبية في جوانب متعددة من الاكتفاء الذاتي فنجد لدى بعض الدول توفر الاراضي الخصبة والمياه للزراعة ولا تستغلها وخاصة في الدول النامية والتي هي من أكثر الدول التي يتخوف عليها صندوق النقد من الفقر نتيجة الجائحة[1].

فالتجارة العالمية مهددة كبقية الانشطة الاقتصادية وخاصة نتيجة الصراعات ما بين امريكا والصين وخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي كما ان انخفاض التصنيع في الصين يمكن أن يخفض حجم التجارة العالمي ب 50 مليار دولار ولكن نتيجة لهذه الاحتكارات التي فرضتها العولمة فان مرونة حركة تدفقات التجارة تتأثر بأي سبب مثلما حصل حاليا مع الكورونا، وبذلك يجب تنويع الانتاج حتى تتكيف الشركات مع الواقع والبيئات المختلفة وكذلك على الدول لتحقيق مبدا الاكتفاء الذاتي والنظر في مبدا المرونة من حيث سياسات التجارة والاستثمار الداعمة لمرونة الانتقال للسلاسل الغذائية وتوفر البنى التحتية الرقمية والتنوع في مصادر الامدادات مع تخفيف الاعباء والتكاليف من القيود على التجارة سواء التعريفات الجمركية أو التوترات السياسية المضرة بالتجارة فهي لا تؤثر فقط في مشقة لأولئك الذين

[1]- د. مجدي سالم مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 290.

يعانون بالفعل من فقدان الدخل بسبب الأزمة، ولكن أيضا يخاطر بزيادة حجم المساعدة الحكومية اللازمة لدعم تلك الشركات والمستهلكين.

لذلك من بين الخطوات الإيجابية لتعزيز الثقة وتخفيف الأعباء أن تلتزم الحكومات بعدم فرض تعريفات جمركية جديدة أو إجراءات تقييدية تجارية، ولكن مع بعض الجوانب الايجابية لها من حيث الاعتماد المتبادل للتجارة العالمية في مختلف دول العالم وأهمية النقل العالمي لجميع السلع والخدمات والأدوية فلن تكون الصورة بالشكل المتوقع.

وعلى الرغم من تضرر معظم القطاعات الاقتصادية في الدول بشكل عام من الجائحة إلا ان هناك قطاع لم يتضرر مطلقا بل حقق ارباح قياسية مقارنة بباقي القطاعات ألا وهوا قطاع التكنولوجيا والاتصالات، بل كانت المخاوف من انهيار الشبكات لكثرة الطلب جراء الكورونا فنجد حسب مؤشر بليمبورغ للملياردييرات أن العشر الأوائل المتصدرين للقائمة هم من عمالقة التقنية التكنولوجية من اصحاب مواقع أمازون وميكروسوفت، وغيرهم لترتفع ارباحهم بأرقام مأهولة بـ 80 مليار لجيف بيزوس صاحب موقع امازون و 30 مليار لمارك زوكربيرج وغيرهم ممن تصدروا القائمة في الموقع وهوا شيء متوقع من بداية الازمة وذلك نتيجة العزلة المنزلية فان الطلب يتزايد على التواصل الاجتماعي الالكتروني لتلبية الطلبات ومعرفة الاخبار والتواصل فيما بين الافراد، وكذلك نتيجة العزلة نقلت معظم الشركات أعملها للبيوت تدار من خلالها وهو ما يتطلب التواصل الالكتروني بل حتى الخدمات الالكترونية تزيدت من خدمات التوصيل وغيرها وتأثرت بالحجر والعزل المنزلي.

أما قطاع الاسهم المالية والبورصات العالمية فهي شهدت انخفاضا ملحوظا وذلك بسبب الانفتاح العالمي وأصبح الملاذ الامن للمستثمرين هو الذهب إذ ارتفعت اسعاره لتتجاوز 2000 دولا للأوقية، وفي هذا الصدد نجد أنه على الدول الكبرى العمل بشكل جاد لإيجاد حلول للعالم اجمع وذلك لان الاثار الاقتصادية عندما تمس بها فهي تمس حتى بالدول الأخرى المتوسطة الدخل أو الفقيرة فهي من تستهلك السلع والمنتجات التي تنتجها هذه الدول فالاقتصاد العالمي مشترك بين جميع الدول كبرى كانت او صغرى نامية كانت او متطورة[1].

[1]- د. مجدي سالم مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 291.

المطلب الثاني: تراجع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط حركة الشركات متعددة الجنسيات

تشير تقديرات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الى تراجع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بين سنتي 2020 و2021 ب 30 %و40% مقارنة بانخفاض قدر ب 35 %بعد الازمة المالية العالمية، نتيجة لقيود العرض، وصدمة الطلب والانخفاض العام في ثقة المستثمرين، وسيؤثر ذلك بشكل سيئ على الصناعات التي تعتمد على مجموعة واسعة من المدخلات التي يتم الحصول عليها عالميا مثل الآلات والإلكترونيات والمنسوجات. كما اشارت الى ان النفقات الاستثمارية في الصين انخفضت خلال الشهرين الاولين في 2020 ب 25 %، وباعتبار ان الشركات متعددة الجنسيات هي المحرك الاساسي للاستثمارات الاجنبية المباشرة والمسؤولة على اعادة تشكيل جغرافيا سلاسل القيمة العالمية منذ سبعينيات القرن الماضي، كونها تمثل 22٪ من الناتج العالمي وتساهم بنحو 70٪ من إجمالي التجارة خاصة في القطاعات المشاركة بشكل كبير في سلاسل القيمة العالمية، مثل السيارات والمعدات الكهربائية والكيماويات والإلكترونيات، فإن معظمها ستتأثر بتبعات جائحة كورونا، حيث اضطرت اكبر 5000 شركة متعددة الجنسيات الى اعادة النظر في تقديرات أرباحها وتخفيضها بنسبة 30 ٪ لعام2020، كما يوضحه الجدول[1].

[1]– لطرش ذهبية، تداعيات جائحة فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، المجلد 20، 2020، ص 50.

جدول رقم (3): اعادة تقدير ارباح اكبر 5000 شركة متعددة الجنسيات بسبب جائحة كورونا

القطاع / الصناعة	عدد الشركات التي تم تعديل أرباحها	مراجعة متوسط الأرباح بحلول 23 مارس (٪)	(4 مارس)	حصة النفقات الرأسمالية،2019 (٪)
المواد الأساسية	483	-20	-13	8
الدوريات الاستهلاكية	810	-24	-16	16
الخطوط الجوية	56	-116	-42	2
الفنادق والمطاعم	125	-41	-21	2
المستهلك غير دوري	447	-8	-4	6
طاقة	289	-208	-13	20
الرعاية الصحية	216	-2	0	3
الصناعات	910	-20	-9	14
السيارات وقطع غيارها	169	-47	-44	9
التكنولوجيا	412	-7	-3	11
خدمات الاتصالات	125	-4	1	11
خدمات	220	-9	-5	10
المجموع	3912	-30	-9	100

المصدر: Impact Of The Covid -19 Pandemic on Global Fdi and Gvcs، Update Analysis، Unctad March 2020، Unctad، P.3

يلاحظ من الجدول ان حوالي 35 % من الش م ج في الدول المتقدمة اضطرت في نهاية شهر مارس 2020 الى اعادة تقدير ارباحها وتخفيضها في معظم قطاعات الانتاج، وقدرت أكبر خسارة في قطاع الطاقة بأكثر من 208% اي ما يمثل 20 % من اجمالي النفقات الرأسمالية لسنة 2019 لاسيما في الو م ا بسبب حرب الاسعار في قطاع النفط التي ادت الى تراجع الاسعار من 50 دولار الى اقل من 20 دولار. وقطاع الصناعة وصناعة السيارات ومكوناتها، قطاع التكنولوجيا وخدمات الاتصالات، وفي الصين اضطرت الشركات الى مراجعة ارباحها وتخفيضها ب 21 %.

ويتسبب ذلك في الحاق ضرر دائم بسلاسل التوريد لان أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر يتكون من الأرباح المعاد استثمارها من قبل هذه الشركات. مما يتسبب في تأخر انطلاق المشاريع التأسيسية الجديدة وتباطؤ عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود بشكل ملحوظ مقارنة بعام

2019 بنسبة تتراوح بين 50٪ و70٪ على مستوى العالم في أفريل 2020. ولذلك فان تراجع الطلب والإنتاج في العديد من الاقتصادات الصناعية وسحب الاستثمارات من البلدان النامية سيكون لهما تأثيرات طويلة المدى على الإنتاج العالمي أكثر من الاضطرابات الموقتة في سلسلة التوريد، وبالتالي من المتوقع ان يكون لهذه "الصدمة الثانية" من انهيار الطلب والإنتاج في العديد من الاقتصادات الصناعية وسحب الاستثمارات من البلدان النامية أثار طويلة المدى على الإنتاج العالمي أكثر من الاضطرابات الموقتة في سلسلة التوريد التي تسببها فيروس كورونا، لاسيما وان الشركات متعددة الجنسيات تساهم بأكبر بنسبة في مجال التشغيل، حيث استخدمت الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة وحدها 42.3 مليون عامل في جميع أنحاء العالم في عام 2016 وتمثل 22 ٪ من إجمالي العمالة في القطاع الخاص في الولايات المتحدة، وأنشأت الشركات متعددة الجنسيات في هولندا حوالي 1.4 مليون وظيفة بدوام كامل في عام 2014 تمثل 20 ٪ من جميع الوظائف بدوام كامل التي تم إنشاؤها في البلاد. وفي الصين، توظف الشركات متعددة الجنسيات أكثر من 26 مليون عامل، وهو ما يمثل 6.4 %من اجمالي العمالة الحضرية. وعليه فان تراجع استثمارات الش م ج ادى الى تراجع انتاجية القوى العاملة فيها، حيث كان في بداية أفريل 2020 حوالي 81 % من القوة العاملة العالمية يعيشون في بلدان تم إغلاقها بشكل إلزامي أو موصى به وبحلول 22 أفريل انخفضت حصتها إلى 68 %، مدفوعة بشكل رئيسي برفع إغلاق أماكن العمل في الصين و معظم دول العالم وبذلك انخفض إجمالي عدد ساعات عمل العمال في جميع أنحاء العالم حسب منظمة العمل الدولية في الربع الثاني من عام 2020 بنحو 10.5 % مقابل 4.5 % في الربع الاول وهذا يعادل 305 مليون عامل بدوام كامل مع أسبوع عمل 48 ساعة وبذلك تجاوز انخفاض ساعات العمل الانخفاض المسجل في الأزمة المالية 2008-2009.

مع العلم ان الأثير لا يقتصر على الدول المتقدمة فقط بل ايضا الدول النامية التي تستقطب الكثير من فروع الانتاج التابعة لـ ش.م.ج، والتي يتم على مستواها القيام بعمليات التركيب والتجميع وتصنيع الكثير من قطع الغيار والاجزاء والمركبات المهمة في العديد من المنتجات. ولهذا أصبح الكثير من موردو الشركات متعددة الجنسيات يتعرضون لضغوط كبيرة لكي يحافظوا على نشاطهم[1].

المطلب الثالث: تضرر الوضع المالي والأسهم العالمية في ظل ازمة كوفيد-19

لقد خلقت أزمة كورونا أزمة صحية لم يسبق لها مثيل في السنوات الماضية لذلك ادت الاجراءات اللازمة لاحتواء الفيروس الي حدوث هبوط اقتصادي علي مستوي العالم وحدوث خلل في الاستقرار

[1]- لطرش ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص 51

المالي العالمي حيث انخفضت اسعار الاصول الخطرة الي مستويات متدنية جدا منذ تفشي هذا الوباء ويعد الانخفاض الذي حدث في اسعار الاصول الخطرة منذ بداية انتشار فيروس كورونا أكبر انخفاض يشهده العالم بعد الانخفاض الذي حدث في عام 2008 نتيجة الازمة المالية في ذلك الوقت، فعلي سبيل المثال تحمل العديد من اسواق الاسهم في اقتصاديات الدول الكبرى والصغرى انخفاضات بنسبة 30% او اكثر ونتيجة لفيروس كورونا و بدأت تظهر الضغوطات علي الاسواق الكبرى للتمويل قصير الاجل مثل السوق العالمية للدولار الامريكي[1].

ونتيجة التقلب الشديد التي حدث في السوق المالي العالمي حدث تراجع شديد في سيولة الاسواق الدولية مثل سوق سندات الخزانة الامريكية .ولقد حدث تذبذب في السوق المالي في 3 اشهر الماضية علي نحو غير مسبوق عليه حيث ارتفعت اسعار السندات الحكومية الي مستوي مرتفع جدا في 6 مارس 2020 في حين تراجعت اسعار الاسهم علي المستوي العالمي بسبب الاختلالات التي سببها فيروس كورونا، حيث انخفض العائد علي السندات الحكومية لأجل 10 سنوات الي حوالي 0.7% حيث كان العائد في بداية العام الحالي حوالي 1.9% وسجلت السندات الحكومية البريطانية والالمانية مستويات قياسية ايضا في انخفاض معدلات العائد علي السندات نتيجة انخفاض في اثمان السندات.

وأوضحت "صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية" أن العائد علي السندات الخزانة الامريكية لأجل 10سنوات تراجع بأكثر من 0.3% في بداية شهر مارس وهذا يعتبر اكبر انخفاض منذ حدوث الازمة المالية عام 2008 وفي الوقت التي كانت تنخفض فيه العوائد علي السندات نتيجة ارتفاع في اسعار السندات كانت الاسهم العالمية تحقق معدلات تراجع منخفضة نتيجة تفشي جائحة كورونا حيث انخفضت الاسهم الامريكية في التعاملات المبكرة في بورصة نيويورك كما انخفض مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بنسبة 3% تقريبا خلال شهر مارس الماضي، وانخفضت مؤشرات الاسهم الرئيسية في اوروبا بنحو 4%، وحقق مؤشر ستوكس 600 انخفاضا شديدا تمثل بنسبة 12% منذ بداية العام[2].

[1]– محمد رزق محمد عبد الحميد، تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والمصري، المركز الديموقراطي العربي، 2020.

[2]– محمد رزق محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: سبل وآليات تعزيز حركة التجارة الدولية

يحتاج صانعو السياسات الى اتخاذ عدد من التدابير لضمان تسهيل التجارة الدولية ونقل البضائع كجزء من الجهود الرامية الى الحد من الانتشار الدولي للفيروس والتخفيف من العواقب المحتملة على المدى الطويل للفيروس خاصة في البلدان النامية.

المطلب الأول: الدعم اللوجيستي للتجارة الدولية

فيما يلي خطة عمل من عشر نقاط لأنشطة الحكومات والمنظمات الدولية لإنعاش الاقتصاد والتجارة الدولية في ظل جائحة كوفيد-19.

1-ضمان الشحن المستمر

يتم نقل حوالي80% من حجم التجارة العالمية عن طريق الشحن التجاري، الذي ينقل الغذاء والطاقة والمواد الخام في العالم، بالإضافة إلى السلع والمكونات المصنعة .ولكي تظل شركات النقل عاملة، تحتاج دول العالم ودول الميناء إلى مواصلة تقديم جميع الخدمات الضرورية، من التزويد بالوقود والإمدادات، إلى الخدمات الصحية للبحارة .

2-الحفاظ على استمرارية عمل الموانئ

وتوفر الموانئ الخدمات الأساسية للتجارة الدولية .وهي بحاجة إلى أن تظل مفتوحة أمام السفن ووصلات النقل المتعدد الوسائط .ويمكن أن تساعد ساعات العمل المتداخلة والتشغيل المستمر، إن لم تمارس بالفعل، على نشر أعباء العمل والاتصالات المادية، وقد يلزم رفع بعض القيود خلال حالة الطوارئ الراهنة.

ويتعين على الحكومات أن تكفل تنفيذ التدابير الصحية بطرق تقلل إلى أدنى حد من التدخل في حركة المرور والتجارة الدولية[1].

وترد أيضا في المادتين الأولى والخامسة والفرع من مرفق اتفاقية المنظمة البحرية الدولية بشأن تيسير النقل البحري مبادئ تجنب القيود أو التأخر غير الضروري في دخول السفن والأشخاص والممتلكات على متنها .ويلزم تطبيق متطلبات المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق تطبيقا حكيما لضمان استمرار أمن سلاسل الإمداد البحرية مع الحفاظ على تدفق التجارة .تقدم المذكرة تقنية للأونكتاد بشأن

[1]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، خطة عمل من عشر نقاط لتعزيز التجارة لدولية وتسير حركة النقل في ظل الجائحة، رقم 79، أفريل 2020.

عمليات الموانئ المزيد من الممارسات الجيدة لحماية موظفي الموانئ مع الحفاظ على كفاءة عمليات الموانئ.

3-حماية التجارة الدولية للسلع الحرجة وتسريع التخليص الجمركي وتيسير التجارة

وقد قدمت منظمة الجمارك العالمية مؤخرا قائمة برموز النظام المنسق للمعدات الطبية الهامة التي تساعد الحكومات ووكالات الجمارك على السماح بالتخليص السريع لهذه السلع، كما يجب على الوكالات الحكومية والمطارات ضمان التخليص السريع والإفراج عن هذه السلع، حيث يقوم الأونكتاد بتجميع دراسات الحالة القطرية بشأن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة[1].

العديد من تدابير تيسير التجارة المحددة مفيدة بشكل خاص لتسريع التخليص والإفراج عن السلع الحرجة في الموانئ ومعابر الحدود .وتشمل هذه التدابير أحكاما خاصة ومعجلة للشحنات العاجلة، وشحنات الإغاثة، والشحنات الطبية، والسلع القابلة للتلف .تعتبر مخططات مثل (The authorized economic operator and pre-arrival processing) أدوات رئيسية لضمان آمن وشفافية بيئة التداول، يجب أن تستخدم بشكل كامل في حالة تواجدها أو تنفيذها على وجه الاستعجال، وينبغي ألا تصبح القيود الصحية حاجزا مقنعا أمام التجارة في السلع أو الخدمات.

4-تسهيل النقل عبر الحدود

يجب أن تكون الشاحنات والقطارات والطائرات وعمال النقل ذوي الصلة قادرين على عبور الحدود من أجل الحفاظ على عمل سلاسل التوريد، وقد يلزم تعليق القيود المفروضة على عمليات النقل خلال عطلة نهاية الأسبوع.

يعد الشحن الجوي أمرا بالغ الأهمية بشكل خاص لبعض السلع وعمليات التسليم العاجلة، يمكن أن تساعد حلول التتبع الجغرافي المتاحة للسلع الحرجة الجمارك وهيئات ادارة الحدود الأخرى على تسريع عملية التخليص من خلال معالجة ما قبل الوصول، يجب على الحكومات والقطاع الصناعي التنسيق بشكل وثيق لتسهيل توافر الإمدادات الاستراتيجية في جميع أنحاء سلاسل التوريد، وينبغي تشجيع القطاع الصناعي على توفير مرافق النقل والتخزين عند الحاجة الماسة[2].

[1]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سبق ذكره.

[2]- المرجع نفسه

5-ضمان حق المرور العابر

تحتاج جميع البلدان بما في ذلك البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى الحفاظ على وصولها إلى الموانئ البحرية، ينبغي للحكومات الوطنية ولا سيما بلدان العبور والمنظمات الإقليمية أن تدعم ممرات العبور والنقل والتجارة وأن تحافظ على نظم المرور العابر الجمركي وغيرها من إجراءات التيسير المتعلقة بالمرور العابر، مثل استخدام الإجراءات والممرات الخاصة لحركة المرور العابر وتشير المؤشرات الأخيرة إلى أن العبور يعوقه بالفعل زيادة الضوابط الصحية، مما يبطئ تدفق السلع إلى البلدان غير الساحلية.

تدعم أونكتاد التعاون فيما بين بلدان المرور العابر والبلدان النامية غير الساحلية، من خلال عدة برنامج، ويبين التعاون المستمر للأونكتاد مع مجموعة شرق أفريقيا ومناطق أخرى أن الاتفاقات الإقليمية والاعتراف المتبادل بالشهادات والوثائق الأخرى، بالنسبة للبضائع وسائقي الشاحنات يمكن أن تزيد من تسهيل العبور، وهناك دور هام للجماعات الاقتصادية الإقليمية تلعبه في هذا الصدد[1].

6-ضمان تدفق وشفافية المعلومات

في الأوقات التي تشهد تغير سريع في المناخ التجاري، من المهم بشكل خاص أن تتواصل الحكومات بوضوح وأن تتأكد من أن المعلومات متاحة لجميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة، وأن تبقي معلومات التجارة عبر الإنترنت، وتساعد المكاتب على تحديثها وتشغيلها باستمرار، يجب أن توفر أنظمة المعلومات التجارية إمكانية الوصول عن بعد إلى جميع النماذج والمتطلبات، وأن تضمن أن أي شخص يتفاعل مع الحكومة يمكنه العثور على ما هو مطلوب منها عبر الإنترنت، دون الحاجة إلى الذهاب لطلب المعلومات فعليا.

كما أن الجهود الدولية مثل مرصد حالة المعابر الحدودية مفيدة للغاية، يتوجب على الحكومات بسبب كوفيد-19 دعم جمعيات الصناعة في جهودها لتبادل المعلومات وتقديم المساعدة عبر شبكاتها العالمية[2].

[1]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرج سبق ذكره

[2]- المرجع نفسه.

7-المعاملات اللاورقية

نظرا لضرورة تقليل الاتصال الجسدي بين الأشخاص، تصبح عمليات الإرسال الإلكترونية والمعاملات غير الورقية أكثر أهمية، على الرغم من أن البضائع لا تزال بحاجة إلى نقل مادي، فإن عمليات التخليص وتبادل المعلومات يجب أن تستفيد من تبادل البيانات الإلكتروني الموجودة قدر الإمكان.

ينبغي أن تستخدم الأطراف المتعاقدة حيثما أمكن البدائل الإلكترونية لسندات الشحن التقليدية الورقية القابلة للتداول، يجب استخدام وثائق النقل غير القابلة للتداول عندما لا تكون هناك حاجة لأمن وثائقي مستقل أو عندما لا يتوخى بيع البضائع العابرة، يجب أن تكون العمليات غير مادية من خلال المدفوعات الإلكترونية وقبول النسخ الرقمية.

إن النقل اللآلئ والتسليم اللاتلامسي والمحطات اللاتلامسية تقلل انتقال كوفيد-19 عبر الأسطح الملوثة وتحمي صحة جميع العاملين المعنيين.

وفي الوقت نفسه يجب تعزيز جهود مكافحة الجرائم الإلكترونية ومعالجة التهديدات الإلكترونية.

يعد السماح للتجار بتقديم طلبات الحصول على تصاريح وتراخيص إلكترونية، والحصول على الشهادات المقابلة من هيئات ادارة الحدود، بطريقة سهلة وسريعة لإزالة التفاعلات المادية وإزالة الطابع المادي للمنظومة، بالإضافة الي التأكد من أن البلدان المصدرة والمستوردة تقبل نسخة رقمية للشهادات التي يمكن تأمينها[1].

8-المعالجة المبكرة للآثار القانونية على الأطراف التجارية

تؤدي الاضطرابات غير المسبوقة المرتبطة بالجائحة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية الهائلة إلى ظهور عدد كبير من المشكلات القانونية التي تؤثر على التجار في جميع أنحاء العالم، وقد تؤدي آثار هذه القضايا إلى خسائر تجارية وإفلاسات، مما تزيد الاعباء على المحاكم والأنظمة القانونية.

يجب تشجيع الصناع والتجار على التنازل عن بعض حقوقهم القانونية والاتفاق على وقف المدفوعات والأداء وما شابه ذلك عند الاقتضاء[2].

[1]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سبق ذكره.

[2]- المرجع نفسه.

9-حماية الشاحنين ومقدمي خدمات النقل على حد سواء

تحتاج تدابير الطوارئ الاقتصادية والحماية الاجتماعية إلى إدراج صناعة الخدمات اللوجستية الدولية من بين المستفيدين ذوي الأولوية وقد يحتاج مقدمو خدمات النقل والخدمات اللوجستية إلى دعم مالي لتمكينهم من البقاء في العمل وضمان مرونة سلسلة التوريد طوال فترة الوباء وما بعد الوباء.

وفي الوقت نفسه ينبغي للحكومات أن تضمن ألا تفرض شركات النقل رسوما لا داعي لها في الوقت الراهن ويجب تقليل عمليات الإبحار الفارغة والتخلي عن الأسعار المتعاقد عليها وغيرها من التدابير التي يتخذها مقدمو خدمات النقل إلى الحد الأدنى من أجل حماية الخدمات الحيوية التي يقدمها الشاحنون وضمان بقاء سلاسل التوريد مفتوحة خاصة لصالح البلدان الأكثر فقرا[1].

10-إعطاء الأولوية للمساعدة التقنية

تتطلب العديد من هذه التدابير الاستثمار في القدرات البشرية والمؤسسية والتكنولوجية، وبالتالي ينبغي منحها أولوية الدعم الفني الفوري من قبل شركاء التنمية حتى قبل تفشي الوباء الحالي، واجهت العديد من البلدان النامية بالفعل تحديات للقيام بالاستثمارات اللازمة في البنية التحتية للنقل والخدمات والإصلاحات الرامية لتيسير التجارة.

إن تنفيذ حلول تيسير التجارة الإلكترونية أكثر سهولة للدول التي لديها بالفعل نافذة إلكترونية واحدة، وأنظمة تخليص جمركي حديث وحلول للتجارة الرقمية.

إن المجتمع الدولي مدعو لتقديم المساعدة التقنية لدعم الحلول اللوجستية التجارية على سبيل الاستعجال في ضوء العقبات العملية التي تعوق السفر، يجب استخدام أدوات التعلم عبر الإنترنت والتعليم عن بعد إلى أقصى حد، إلى جانب دعم البلدان النامية في مجال الفجوة الرقمية المستمرة والاتصال الرقمي.

تقدم أونكتاد دعما مكثفا لدول الأعضاء في جهودها للتصدي للتحديات العالمية غير المسبوقة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 يشمل الدعم الخدمات الاستشارية المصممة خصيصا، بالإضافة إلى برامج البحث وبناء القدرات في خدمات وتشريعات النقل الدولي، وإدارة الموانئ، وتسهيل التجارة والعبور[2].

[1]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سبق ذكره.

[2]- المرجع نفسه.

المطلب الثاني: رقمنة الاقتصاديات كآلية لتدعم التجارة الدولية

يصف الاقتصاد الرقمي انتشار استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة الفرص والنمو الاقتصادي وتحسين تقديم الخدمات العامة، وللاقتصاد الرقمي دور حاسم في إنشاء مجتمعات "ذكية" حيث تستخدم جميع الجهات الفاعلة –السلطات الحكومية وقطاع الأعمال والمواطنون، خاصة الشباب والنساء – أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها لاتخاذ قرارات فعالة.

وفي الوقت الذي تسببت جائحة فيروس كورونا المستجد في اضطرابات اقتصادية واسعة طالت جميع دول العالم وعانى منها ملايين البشر، إلا أن كبرى شركات التكنولوجيا الأمريكية استفادت من الجائحة وحققت أرباحا هائلة وازدهارا ماليا، حيث ارتفعت مبيعات أمازون بنسبة 40% خلال ثلاثة أشهر، بينما حققت شركة أبل زيادة كبيرة في مبيعات هواتف آي فون وغيرها من الأجهزة، كما قفز عدد مستخدمي منصات شركة فيسبوك للتواصل الاجتماعي وتشمل واتس آب وانستاغرام، بنسبة 15% ونجد أن القاسم المشترك بين الشركات المذكورة بأنها جميع تعتمد على التعامل الإلكتروني ما يثبت فاعلية الاقتصاد الرقمي[1].

وتطبيق الاقتصاد الرقمي له العديد من الانعكاسات الإيجابية التي تساعد وبشكل كبير في تجاوز حالات الركود الاقتصادي المحتملة وذلك من خلال:

- عدم التأثر بإجراءات احتواء الجائحة مثل الحجر الصحي.
- انخفاض التكاليف والمقومات اللازمة لتشغيل الاقتصاد وفق الأسلوب الرقمي.
- الحلول والابتكارات التكنلوجية ودورها في مواجهة المشاكل الاقتصادية.
- انخفاض الوقت والجهد مقارنة بالأساليب الاقتصادية الأخرى.

المطلب الثالث: السياسات والاجراءات التي اتخذتها حكومات الدول والمنظمات الدولية لمواجهة تداعيات أزمة كوفيد-19

أولا: السياسات التي اتخذتها حكومات الدول

هناك مجموعة من السياسات والإجراءات التي اتخذتها حكومات الدول المختلفة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا وهي:

[1]- ذي يزن محمد أحمد الاعرج، الإجراءات اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي المحتمل جراء جائحة كورونا، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، برلين، ألمانيا،2021، ص 54.

- استجابة الحكومات لتخفيف التداعيات الاقتصادية لأزمة جائحة كورونا، حيث اعلنت الحكومات الوطنية استجابتها غير المنسقة الي حد كبير ضد الفيروس، حيث أعلن مجلس الاحتياطي الفدرالي عن توفير مليارات الدولارات في هيئه قروض خاصة للشركات التي قد تواجه قيود السيولة، فضلا عن الدعم المالي لقطاعات محددة مثل قطاع الطيران وكذلك اتجهت العديد من البنوك المركزية الأمريكية لخفض سعر الفائدة.
- ومن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية تخفيض الضرائب على الرواتب ومساعدة العمال والصناعات المتأثرة بالفيروس، بالإضافة إلى اتخاذ بعض التدابير والاجراءات الاحترازية في العديد من الدول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وايطاليا والامارات العربية المتحدة، وذلك لاحتواء الاثار الجانبية السلبية الناجمة عن تداعيات أزمة جائحة كورونا على الأنشطة الاقتصادية الدولية.
- تعهد وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظو البنوك المركزية الدولية في اتخاذ تدابير مالية ونقدية مناسبة وكما أعلن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن توافر 50 مليار دولار و12 مليار دولار امريكي على التوالي من التمويل لدعم الاقتصاديات منخفضة الدخل والاقتصاديات الناشئة.
- خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي سعر الفائدة بوقع 50نقطة، كما تعهد وزراء المالية للدول الصناعية الكبرى باستخدام جميع الادوات السياسية الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي القوي والمستدام وحمايته من المخاطر.
- خفض بنك الصين الشعبي اسعار الفائدة بوقع 10نقاط ونصح المقرضين بالتيسير على المقترضين المتضررين بدلا من فرض مزيد من الاعباء والمطالبة بالقروض المتعثرة لديهم.
- قام البنك المركزي الكوري بعقد اجتماع طارئ لكنه لم يتمكن من تخفيض سعر الفائدة.
- مساعدة البنك الدولي البلدان النامية والناشئة للحد من الاضرار الاقتصادية لجائحة كورونا.
- قام العديد من حكومات الدول باتخاذ العديد من الاجراءات والتدابير في كافة المجالات لرفع مستوى مستويات الثقة وتنشيط الاداء الاقتصادي والسعي نحو التعاون الدولي وتقويه الانظمة الصحية[1].
- تكاثف جميع دول العالم لتقديم المساعدات المالية للدول النامية خاصة الدول الافريقية في منطقة جنوب الصحراء التي تعاني من الانخفاض في مرافق البنية التحتية الصحية لمنع تفاقم الازمة.

[1]- كرم سلام عبد الرؤوف سلام، مرجع سبق ذكره، ص 85.

ثانيا: السياسات والإجراءات التي اتخذتها المنظمات الدولية لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا

هناك مجموعة من السياسات والإجراءات التي اتخذتها المنظمات الدولية المختلفة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا وهي:

تتمثل جهود المؤسسات الدولية في مواجهة جائحة كورونا في دعم البلدان النامية من خلال سعي مجموعه البنك الدولي المتمثلة في المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية على اتخاذ الخطوات الضرورية لوضع حزمة من التحفيزات الاقتصادية سريعة الإنفاق والتي تقدر بنحو 12مليار دولار امريكي، كما تهدف تلك الجهود الى تعزيز اداء الأنظمة الصحية وتقليل الاثار السلبية على الاداء الاقتصادي مع السعي لوضع برامج تركز على الجوانب الاجتماعية تظهر تلك الجهود من خلال الاتي:

- دعم البنوك التجارية بهدف زيادة التمويل التجاري.
- تقديم المساعدات والحزم الرأسمالية للقطاع الخاص.
- الاهتمام بتعزيز القطاعات الاستراتيجية كالتجهيزات الطبية والأدوية من أجل استمرار حركه الواردات وتفادي مخاطر الهبوط.
- تسعى الحكومات الى تجنب اللجوء الى فرض السياسات الحمائية التي تؤدي لتفاقم الأزمات وتعمل على وضع عدد من البرامج والخطط من اجل استيعاب الازمة وذلك من خلال الاتي:

- تتجنب الحكومات فرض قيود على الصادرات من الاغذية والمنتجات الطبية الضرورية.
- تعمل على تشجيع زيادة الانتاج وضمان تدفق الموارد.
- تشجيع منشئات الاعمال الخاصة على الحفاظ على معدلات عالية من المخزون.
- عدم الاعتماد على مورد واحد من العمل على تنويع الموردين من اجل اداره المخاطر[1].

[1]- كرم سلام عبد الرؤوف سلام، مرجع سبق ذكره، ص 86.

المبحث الثالث: الأثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 على الجزائر والاجراءات المتخذة لصد الأزمة

أثرت جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي عامة وعلى الجزائر خاصة حيث أدت الى الركود الشبه كلي لمعظم قطاعته مما استوجب على الدولة وضع تدابير واجراءات احترازية للتصدي لتداعيات الجائحة.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي العام في الجزائر في ظل كوفيد-19

كان لانتشار جائحة كورونا آثارا سلبية على الاقتصاد العالمي عامة وعلى الجزائري خاصة بحيث أضفت عليه نوعا من الركود والتوقف الشبه كلي لمعظم قطاعاته فقد أدت التدابير الصحية الى توقيف كل التعاملات بشتى أنواعها من إغلاق الحدود الجوية والبحرية والبرية بين الدول وتوقف وسائل النقل بين المدن، كما تسببت إجراءات التباعد الجسدي في غلق الكثير من المؤسسات بشتى أنواعها منها التعليمية والدينية واقتضاب عمل المؤسسات الاقتصادية مما فرض تخفيض انتاجها ومبيعاتها الأمر الذي انعكس سلبا على السوق العالمية وقد تأثرت سوق النفط والطاقة وأخذت أسعارها في التذبذب والانخفاض مما أثر على الدول المصدرة لها، وتعد الجزائر واحدة من هذه الدول بحيث يعتمد اقتصادها أساسا على عائدات صادرها من هذه المواد بنسبة كبيرة مما تسبب في ضائقة مالية أربكت الوضع الاقتصادي العام خاصة وهي تعيش فترة تحولات كبيرة سياسية واصلاحات اقتصادية في ظل غموض كبير حول وضعية هذا الوباء من حيث مدة بقائه وتطوره أو تلاشيه، وشكل مشكلات عويصة لدى أصحاب القرار وفرض ضرورة ترشيد المصاريف والميزانيات وتوقيف المشاريع الكبرى مؤقتا، كما انعكست إجراءات الحجر الصحي على السوق الداخلية وعلى مبادلاتها ما أحدث بطالة وفقرا في أوساط المجتمع نتيجة توقف الكثير من الأنشطة خاصة في مجال الاعمال الحرة من حرف وخدمات نقل ومطاعم ومكاتب مختلفة التخصصات الأمر الذي أفرز وضعا اجتماعيا مزريا تجلى في معاناة يومية لأفراد هذه الفئات في جلب قوت يومهم كما عرفت السوق في الجزائر بروز ظاهرة الاحتكار بقوة وتذبذب الأسعار وتزايد الطلب والشراء على السلع وخاصة منها المواد الغذائية نتيجة الخوف والرعب من المستقبل المجهول لنقص المعلومات عن هذه الجائحة والغموض الذي يعتري حقيقة منبتها ومدة بقائها ونتائجها وآثارها ما أحدث ضغوطات اجتماعية على الحياة ككل[1].

[1]- جلال نجاة، جائحة كورونا وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية في الجزائر، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2021، ص117

المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية في الجزائر في ظل كوفيد-19

كان لجائحة كورونا أثر بالغ على الاقتصاد العالمي، وعلى اقتصاد الجزائر كغيره من اقتصادات العالم، لكن كون اقتصاد الجزائر مترهل بالأساس بسبب اقتصاده الريعي، حيث أدى تراجع أسعار النفط إلى ركود شديد، ما أثر على مجموع القطاعات الاقتصادية، والتي يمكن التفصيل فيها كالتالي :

1-قطاع المحروقات

تشكل إيرادات النفط و الغاز 94%من إجمالي دخل صادرات الجزائر، و 60%من ميزانية الدولة، ونتيجة أزمة كورونا تقلصت مستوى صادرات البترول والغاز ومن المتوقع أن يكون بنسبة 7.5% تعتمد الجزائر في مداخيلها من العملة الصعبة على صادراتها من البترول والغاز بنسبة 98% كما أن مداخيل

البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50% من الجباية البترولية، وتدفع 70% من الرواتب على أساس هذه المداخيل، وبتهاوي أسعار البترول إلى 48,28 دولار كما هو مبين في الشكل رقم(1)، تكون الميزانية الجزائرية المبنية عادة على سعر برميل يفوق 50 دولارا، غير قادرة على استيعاب تراجع المداخيل، وتكبد الجزائر الآن خسائر بحوالي مليار دولار شهريا جراء انخفاض أسعار البترول، في وقت كانت التقديرات تشير إلى إمكانية تحصيل أكثر من 30مليار دولار نهاية السنة[1].

الشكل رقم(1): سعر البرميل الواحد للبترول لنهار 29 نوفمبر2020

المصدر: World Bank see on: www.worldbank. org

[1]- أ. هالة يحياوي، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية والسياسية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد بالجزائر، كلية علوم التسيير، جامعة العربي تبسي تبسة الجزائر، 2021، ص 225.

2-قطاع الصناعة

بسبب تسريح العمال بنسبة 50%إلى 75% أدى ذلك إلى انخفاض الطاقة الانتاجية وتباطؤ شديد في وتيرة الإنتاج، وتعطيل حركة التصنيع، هذا زيادة إلى عبء الأجور دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية وشبه المصنعة لبعض الصناعات، الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الانتاج وتعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراجعت صادرات الصين بنسبة 11,4%كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة 6,4% وهذا وفق آخر إحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية.

وبتأثر الصناعة الصينية تتأثر الصناعة الجزائرية بشكل أتوماتيكي، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة الشحن وطول فترة الأزمة[1].

3-قطاع النقل

في هذا العنصر سيتم التطرق لأنواع النقل المختلفة في الجزائر ومدى تأثير جائحة كورونا على هذا القطاع كالتالي :

أ-النقل البري: تأثرت مؤسسات النقل الحضري وشبه الحضري العامة والخاصة بين الولايات وبين البلديات من قرارات الحجر الصحي وعدم التنقل، حيث ترتب عن ذلك خسائر فادحة، كما بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، إلى ما يفوق مليار دينار جزائري، أي ما يقدر بـ 50% من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019.

ب-النقل الجوي: تأثرت شركات الطيران العالمية بصفة عامة بجائحة كورونا حيث تكبدت خسائر في الإيرادات بنحو 314 مليار دولار في 2020 بانخفاض 55% مقارنة بعام 2019، وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسات الطيران والمطارات خسائر تفوق 1,3 مليار دينار جزائري، وذلك منذ تعليق الرحلات بداية من 22مارس ،2020وكذا الرحلات الداخلية بداية من 19من نفس الشهر[2].

ج- النقل البحري: بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد-19، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري

[1]- أ. هالة يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 226.

[2] - المرجع نفسه، ص 227.

للنقل البحري قدرت بـ 50% من رقم أعماله، ونظرا لأن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم في نقل المسافرين، فمن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين، كما سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي، ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرار الأسواق وتموين شبكاتهم للتوزيع؛ وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية، فضلا على أن تقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية، قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة[1].

4-قطاع السياحة

يشهد قطاع الوكالات السياحية صعوبات عديدة، خاصة تلك التي تنشط في السياحة الدينية على غرار الحج والعمرة، حيث قررت السعودية تعليق إلى إشعار آخر في إطار إجراءات الوقاية من تفش ي وباء كورونا.

5-القطاع الفلاحي

بقي في منأى عن الركود الذي شهدته البلاد، كما أنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

الشكل رقم(2): احصائيات بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر (الزراعة، الصناعة، والخدمات) نوفمبر 2020

Les principaux secteurs économiques

Répartition de l'activité économique par secteur	Agriculture	Industrie	Services
Emploi par secteur *(en % de l'emploi total)*	9,7	30,7	59,6
Valeur ajoutée *(en % du PIB)*	12,0	37,4	45,9
Valeur ajoutée *(croissance annuelle en %)*	2,3	1,1	3,5

Source : Banque Mondiale - Dernières données disponibles.

المصدر: World Bank see on: www.worldbank.org

[1]- أ. هالة يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 227.

6-أثر كورونا على البطالة في الجزائر والناتج المحلي الإجمالي

في تقرير قدمه صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر فقد عدل توقعاته للنمو الاقتصادي بالخفض إلى 5,5% مقابل – 5,2% المتوقعة في شهر جوان الفارط، كما توقع أن معدل البطالة في الجزائر سيصل إلى 14,1% هذا العام، و 14,3% العام المقبل، وتحذر مؤسسة بريتون وودز من تدهور الحسابات الخارجية للجزائر مع احتمال حدوث عجز بنسبة 10,8% من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز بـ – 16,6% في عام2021.[1]

الشكل رقم (3): المؤشرات الاقتصادية في الجزائر: معدل النمو

LES INDICATEURS ÉCONOMIQUES DE L'ALGÉRIE : CROISSANCE

Indicateurs de croissance

Indicateurs de croissance	2018	2019 (e)	2020 (e)	2021 (e)	2022 (e)
PIB (milliards USD)	173,76	169,27	147,32	155,31	160,85
PIB (croissance annuelle en %, prix constant)	1,4	0,8	-5,5	3,2	2,6
PIB par habitant (USD)	4	3	3	3	3
Endettement de l'Etat (en % du PIB)	38,174	46,278	57,218	66,573	74,675
Taux d'inflation (%)	4,3	2,0	3,5	3,8	4,5
Balance des transactions courantes (milliards USD)	-16,71	-17,11	-15,92	-25,80	-22,60
Balance des transactions courantes (en % du PIB)	-9,6	-10,1	-10,8	-16,6	-14,1

Source : FMI - World Economic Outlook Database - Dernières données disponibles.

المصدر: International monetary Fund see on: www.imf.org

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة من قبل الجزائر لتغطية انعكاسات الجائحة وتقليل حجم الضرر

بهدف تقليل حجم الأضرار المرتبطة بالجائحة، تبنت الحكومة منذ بداية الوباء إجراءات استثنائية وأخرى تحفيزية.

1-على مستوى السياسة النقدية والمصرفية

اتخذ بنك الجزائر عدة إجراءات:

تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع إلى 6٪ بدلا من 8٪، هذا القرار هدفه خفض التكلفة على القروض وتوفير السيولة في البنوك:

[1]– أ. هالة يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص228.

- تخفيض سعر الفائدة التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل بـ 25 نقطة أساس ٪0,25، ليصبح 3٪ عوض 3,25٪.
- رفع عتبة إعادة التمويل للأوراق المالية القابلة للتداول على النحو التالي:

- من 90 إلى 95٪ للأوراق المالية ذات اجل استحقاق اقل من سنة.
- من80٪ إلى 90٪ للأوراق المالية ذات اجل استحقاق من سنة إلى خمس سنوات.
- من 70٪ إلى 85٪ للأوراق المالية التي أجال استحقاقها أكثر من خمس سنوات.

وهذا للسماح للبنوك برفع قدرتها على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر في حالة أزمة سيولة.

- دعوة البنوك والمؤسسات المالية منح قروض بأسعار معقولة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة والمستثمرين بشكل عام[1].

2-على مستوى المالية العامة

تخصيص أكثر من 65,5 مليار دج لمواجهة الجائحة موزعة كما يلي:

- 12,85 مليار دج مخصص لاقتناء وسائل الحماية منها 12,64 مليار دج مخصصة لوزارة الصحة.
- 24,39 مليار دج مخصص علاوات استثنائية لموظفي الدولة، بهدف تشجيع الموظفين الذين تم تعبئتهم لمكافحة الوباء، منها 16,5 مليار دج لموظفي قطاع الصحة و7,75 مليار دج لوزارة الداخلية، المالية و الدفاع.
- 24,7 مليار دج مخصصة لصالح الأسر المتضررة من الوباء بما في ذلك عمليات التضامن "رمضان 2020" بأكثر من 22 مليار دج.
- 271 مليون دج مخصص للتعاون الدولي منها 258 مليون دج مساهمة في صندوق التدخل كوفيد-19 لإفريقيا كما يوضحه الشكل :

[1]- د. كاتية بوروبة، الأثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، الإجراءات المتخذة والتدابير المقترحة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية سطيف 1، الجزائر، 2020، ص 210.

الشكل رقم(4): الميزانية المخصصة لمواجهة جائحة كورونا

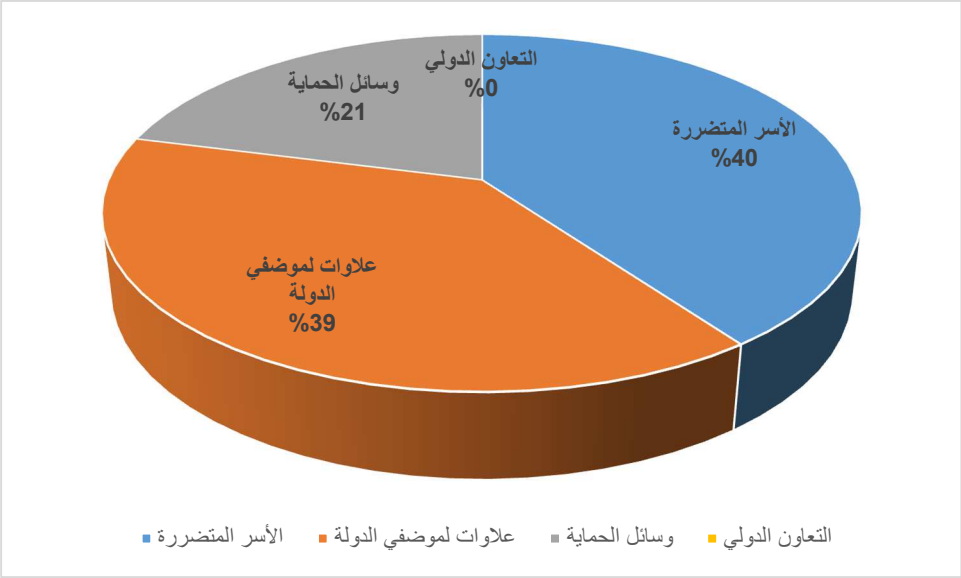

المصدر: من إعداد الدكتورة كاتية بوروبة

- تجميد دفع الأعباء المالية للمتعاملين الاقتصاديين المتضررين من تداعيات الأزمة الصحية، وتعليق تطبيق جميع العقوبات والغرامات والزيادات في حالة حدوث أي تأخر في الوفاء بالالتزامات الضريبية خلال فترة الحجر، كما تمنح لهم فرصة إعادة الجدولة لدفع الضرائب المستحقة اعتمادا على قدراتهم المالية.
- تخفيض ميزانية الاستغلال للدولة من 7823,31 مليار دج إلى 7372,7 مليار دج، من اجل ترشيد النفقات العمومية التي جسدت في إطار قانون المالية التكميلي 2020، يخص نفقات الدولة ومؤسساتها ولا يمس الاجور والتحويلات الاجتماعية، حيث ان 59٪ من نفقات التسيير موجهة للأجور
- منح مساعدات مالية لفائدة أصحاب بعض المهن المتضررة تقدر بـ 30000 دج في الشهر تدفع مدة ثلاث أشهر، تعويضا عن الخسائر المرتبطة بفترة الحجر الصحي[1].

3-اقتراح تدابير اقتصادية واجتماعية أخرى خلال الجائحة وبعدها

في ظل التنامي المستمر لتأثير انتشار فيروس كورونا على اقتصاديات دول العالم والتي تواجه حالة عدم اليقين وعدم الوصول حتى الان لاكتشاف أمصال لعلاجه، اتجهت كل الحكومات إلى تقديم حلول تكاد تكون متطابقة، تمحورت أساسا حول التخفيف الكلي أو الجزئي لحالات الإغلاق للأنشطة، الإعفاءات الضريبية الموقتة، التحويلات الاجتماعية، منح قروض استثنائية وانشاء

[1]- د. كاتية بوروبة، مرجع سبق ذكره، ص 211.

صناديق خاصة، اهتمت الجزائر بمحاربة انتشار الوباء صحيا، اقتصاديا واجتماعيا من خلال خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي التي تم اتخاذها، ونعتقد انه من الضروري اتخاذ إجراءات إضافية أخرى.

أ-على المستوى الكلي

- ضرورة تبني الحكومة سياسة ظرفية لدعم النشاط الاقتصادي بتنفيذ سياسة مالية توسعية وهذا عن طريق زيادة مستويات الانفاق العام.
- استيراد المنتجات الاساسية فقط مثل مدخلات الإنتاج والسلع ذات الاولوية، فلا يعقل أن دولة مصدرة للنفط تستورد مواد طاقوية (البنزين).
- تخفيض سعر العملة لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري وجعل أسعار السلع المستوردة أغلى وبالتالي خفض الواردات وتشجيع الطلب على السلع المحلية.
- زيادة التعريفة الجمركية لتقليل العجز في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى تكاليف إضافية على الاستيراد.
- توسيع المدة المخصصة للتحويلات الاجتماعية إلى 6 أشهر لأن فترة 3 أشهر غير كافية بالنظر لمدة الحجر الصحي مع مراقبة تنفيذ اجراء التحويل بدقة من أي سلوك مشتبه فيه.
- توسيع فئة المستفيدين من التحويلات الاجتماعية ليشمل العاملين في القطاع غير الرسمي، وهي فرصة لتقدير عدد العاملين فيه والنظر في إعادة إدماجهم في القطاع الرسمي[1].

ب-على المستوى الجزئي

هناك اقتراحات تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأخرى تخص الأسر:

- تخصيص ميزانية لدعم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة.
- تقديم قروض ميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم هذه الفترة من الأزمة.
- الغاء دفع جميع الضرائب والرسوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتأثرة بالأزمة الصحية.
- تقديم اعانات للأسر الفقيرة والمهمشة تحقيقا للعدالة الاجتماعية وتجنب أي توترات.
- الإسراع في تنفيذ هذه الإجراءات للسماح للمؤسسات بالتعافي قبل إعلان الإفلاس[2].

[1]- د. كاتية بوروبة، مرجع سبق ذكره، ص 212.

[2]- المرجع نفسه، ص 213.

4-رؤية استشرافية للاقتصاد الجزائري بعد أزمة كوفيد-19

إن القيود التي تفرضها الأزمة الصحية اليوم في الجزائر والتي تتطلب أدارتها مزيدا من الموارد المالية في ظل انخفاض أسعار النفط ومشكلة تمويل الاقتصاد، أظهرت إعادة النظر في السياسات المنتهجة وتعبئة كل الطاقات الإنتاجية عن طريق استثمار منتج وفعال، من اجل تعزيز النمو في الجزائر وحوكمة اقتصادية أفضل نقترح:

- صياغة استراتيجية إنمائية متوسطة المدى من اجل توضيح الرؤية الاقتصادية اتجاه المواطنين والمستثمرين الأجانب.
- تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.
- الاهتمام بريادة الأعمال ونشر ثقافة العمل الحر التي تسمح بإنشاء مؤسسات تنافسية وخلق أسواق جديدة وفرص عمل كثيرة.
- تعزيز الحوكمة الاقتصادية الرشيدة بإخضاع السياسات الاقتصادية الكلية لمراقبة واشراف مؤسسات اقتصادية مستقلة تماما عن الوزارات.
- تحديد الأولويات الاقتصادية نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية بالتركيز على الفلاحة، الصناعة، الرقمنة، الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة.
- الاهتمام أكثر بالتعليم والصحة[1].

[1]- د. كاتية بوروبة، مرجع سبق ذكره، ص 213.

خلاصة الفصل

تعد وتعتبر جائحة كورونا، بالأزمة العالمية التي مست جميع الدول والقارات بما فيها الدول ذات الاقتصاديات المتطورة والدول النامية ذات الاقتصاد الريعي، وتعتبر الجزائر دولة نامية تعتمد على المحروقات لإثراء وإنعاش ودعم اقتصاداتها جميعا، وهو ما يجعلها داخل دائرة وحيز التهديد أثناء وبعد الجائحة وهو ما يحتم عليها مسايرة الوضع الاقتصادي والتكيف مع الرهانات السياسية الآنية والمستقبلية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

أن فيروس كورونا لا يمثل المعاناة الصحية التي يواجها البشر في كافة انحاء العالم فقط بل يمثل ايضا معاناة اقتصادية لكافة دول العالم لذلك هو ليس فيروسا معديا علي المستوي الطبي فحسب بل فيروسا معديا علي المستوي الاقتصادي أيضا، ففي بداية العام الجديد كان الاقتصاد العالمي يتجه في طريقه الي انتعاش جيد ولكن منذ أن بدأت هذه الازمة التي لا يعرف الاقتصاديين في أي وقت ستنتهي وتعود التجارة الدولية لما كانت عليه حيث انقلب كل شيء رأسا علي عقب نتيجة هذه الجائحة حيث أكد صندوق النقد الدولي أن اقتصاديات الدول تتجه نحو مسارات أكثر ركودا وأكثر خطورة، واكد ايضا أن هذا الوباء يختلف عن باقي الاوبئة التي مر بها العالم في العصور القديمة لأنه ضرب بشدة اقتصاديات الدول الكبرى ومن اهمهم الصين واليابان والمانيا وبريطانيا وايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية ونتيجة لتأثر هذه الاقتصاديات بأزمة كورونا تراجعت معدلات التجارة الدولية علي المستوي العالمي والسبب في ذلك هو ان هذه الدول تمثل حوالي 41%من الصادرات الصناعية علي مستوي العالم وتمثل حوالي 65% من التصنيع العالمي وتمثل حوالي 60% من الناتج المحلي الاجمالي وكان من المتوقع أن فيروس كورونا لو ظهر في بلد اخري غير الصين لما كان له صدي واسع كما حدث الان لان الصين تعد من الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول الأخرى مثل الدول النامية وعلي سبيل المثال تعد الصين اكبر مستورد للبترول من دول الخليج حيث تمثل الصين نحو 16%من الناتج المحلي العالمي اذ ان جائحة كورونا مست جميع الدول والقارات بما فيها الدول ذات الاقتصاديات المتطورة والدول النامية ذات الاقتصاد الريعي، وتعتبر الجزائر دولة نامية تعتمد على المحروقات لإثراء وإنعاش ودعم اقتصاداتها جميعا، وهو ما جعلها داخل دائرة وحيز التهديد أثناء وبعد الجائحة وهو ما يحتم عليها مسايرة الوضع الاقتصادي والتكيف مع الرهانات الاقتصادية الآنية والمستقبلية و القيام بعدة إجراءات و تدابير لتخطي الازمة و الحد من تفاقمها.

اختبار الفرضيات

يمكن اختبار الفرضيات السابقة وذلك من خلال تحليل ودراسة مختلف جوانب الموضوع حيث تم التوصل إلى:

1. نعم ان التجارة الدولية فرع من فروع علم الاقتصاد القائم على مجموعة من النظريات التي فسرها الاقتصاديون على مر العصور حيث تعرفنا على اهم النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والحديثة

بالإضافة الى مختلف السياسات التي تتبعها الدول اثناء القيام بمختلف تعاملاتها التجارية. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

2. نعم تسبب انتشار فيروس كورونا في اثار اقتصادية وخيمة، حيث أن العالم شهد تراجع كبير في معدلات نمو الاقتصاد العالمي وذلك نتيجة تأثر جانب العرض والطلب عالميا وخصوصا في قطاع السياحة والصناعة وانتشرت هذه الآثار عالميا نتيجة لانتقال الفيروس عبر الحدود، وتأثرت الاقتصادات العربية سلبا من خلال العديد من القنوات أهمها السياحة، وعائدات صادرات النفط، وستحتاج الدول والمؤسسات الاقتصادية إلى مجموعة من السياسات التي من شأنها التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا الجديد. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

3. نعم لقد اثرت ازمة كورونا على التجارة الدولية بالسلب بعد ان كانت في طريقها نحو الانتعاش الجيد والسبب الذي جعل التجارة العالمية تتأثر في ذلك الوقت القصير هو أن الصين ظلت لسنوات طويلة مهيمنة على الكثير من مصادر الاقتصاد العالمي ونتيجة لذلك فقد أثرت على العديد من المدن الصناعية في العالم وقد تبنت الحكومات والمنظمات الدولية عدة تدابير وإجراءات لإنعاش الاقتصاد والتجارة الدولية في ظل جائحة كوفيد-19. **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

نتائج الدراسة

- لقد أثرت كورونا على مختلف مناحي الحياة مما جعل البشرية تعيش نمطا جديدا بل ذهب البعض إلى التنبؤ بميلاد نمط جديد للحياة وأيضا بزوغ فجر دول وإمكانية زوال أخرى أمام ما سيكبده الفيروس من خسائر خاصة بالدول العظمى.
- تراجع حركة التجارة الدولية جراء الجائحة مما انجر عنه تضرر مختلف اقتصاديات دول العالم.
- أثرت جائحة كورونا في مناحي الحياة كافة، وقد أصبحت علامة فارقة في حياتنا؛ فلم تظهر فقط قدرات وإمكانات تعامل الحكومات وقطاعاتها المختلفة للتصدي والتعامل مع الأوبئة أو الأزمات، وإنما أيضا أظهرت السلوكيات الاجتماعية، والإنسانية للفرد والجماعة وقت الأوبئة.
- أدى انتشار جائحة كورونا إلى تضرر العديد من القطاعات الاقتصادية والإنتاجية على المستوى العالمي.
- تأثر اقتصاد الجزائر بمخرجات الجائحة وذلك ضمن مخرجات العرض والطلب.
- فشل قطاع المحروقات في تسيير الأزمة، وإنعاش الاقتصاد الجزائري.

- جاءت كورونا للعالم أجمع لتثبت للعالم المقدرة الالهية على البشر والتطور العلمي والتكنولوجي.

توصيات الدراسة

- تكثيف جهود التعاون بين المنظمات الدولية كل حسب تخصصه لتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول وتقديم الدعم اللازم وصياغة رؤية للإجراءات المتوسطة والطويلة الاجل التي من شأنها أن تعزز الانتعاش السريع في الاقتصاد وتحفز إمكانية تحقيق نمو اقتصادي أقوى.
- تفعيل دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية لتوفير المزيد من الدعم المالي وابتكار تسهيلات ائتمانية تتماش ى مع متطلبات المرحلة القادمة، وتراعي وضعية معظم الدول التي تأزمت بسبب الجائحة.
- اعادة النظر في دور منظمة التجارة العالمية واصلاح قواعد التجارة الدولية وتعزيز النهج متعددة الاطراف في صنع السياسات التجارية الحرة، وتقليص حجم القيود على التجارة والاستثمار ومختلف اساليب الحماية التي لجأت الكثير من الدول لتخطي تداعيات الجائحة.
- اجراء تقييمات مستمرة للمخاطر الناتجة عن الجائحة باستخدام الطرق الحديثة (الرقمنة)، والاعتماد عليها في صياغة السياسات الكفيلة بإعادة استئناف النشاط تدريجيا.
- تطوير البنية التحتية الرقمية للتجارة والخدمات في الدول المتقدمة والنامية وانظمة الدفع الرقمي، وتعزيز التنظيمات الدولية ذات الصلة من خلال تسريع المفاوضات المتعلقة ببروتوكولات التجارة الرقمية والضرائب لتشجيع استخدام شبكات الإمداد الرقمية، مما يخلق فرصا جديدة للموردين خاصة في البلدان النامية ومرونة أكبر وتوفير الضمانات لكل الاطراف على طول سلاسل القيمة العالمية.

قائمة المراجع

قائمة الكتب

1. السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الإسكندرية، 2011.
2. شريف علي الصوص، التجارية الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، عمان، 2012.
3. عبد العزيز، عبد الرحمان سليمان، التبادل التجاري، الأسس العولمة والتجارة الإلكترونية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
4. عطاء الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015.
5. موسى معيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.
6. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربية للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

الاطروحات والرسائل

1. تزالت محمد، شاريف العربي، السياسات التجارية والاندماج في الاقتصاد الدولي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر،2016/215.
2. خروبي حسام الدين، أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، 2017-2018.
3. سعداوي سلمى، رقمنة الاقتصاد ودوره في تعزيز التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، 2020/2019.

4. عوبي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013 -2014.

5. وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، المطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2018-2019.

المجلات والمطبوعات

1. ذي يزن محمد أحمد الاعرج، الإجراءات اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي المحتمل جراء جائحة كورونا، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، برلين، ألمانيا،2021.

2. ريم توامرية، خروف منير، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، دراسة قياسية، لحالة الجزائر (1990-2014)، دار نور للنشر، ألمانيا، 2017.

3. سميحة جديدي وعبد المالك باهي، تداعيات جائحة كوفيد-19 على التجارة عبر سلاسل القيمة العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2021.

4. لطرش ذهبية، تداعيات جائحة فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، المجلد 20، 2020.

المقالات والتقارير

1. جلال نجاة، جائحة كورونا وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية في الجزائر، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2021.

2. د. سعيد أحسن، تقنيات التجارة الخارجية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019-2020.

3. د. كاتية بوروبة، الأثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، الإجراءات المتخذة والتدابير المقترحة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية سطيف 1، الجزائر، 2020.

4. د. مجدي عثمان سالم المبروك، مدى تأثر الاقتصاد العالمي والليبي بجائحة كورونا، كلية الاقتصاد، جامعة بن غازي، ليبيا، 2020.

5. د. ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، 2016.

6. كرم سلام عبد الرؤوف سلام، أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

7. محمد رزق محمد عبد الحميد، تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والمصري، المركز الديموقراطي العربي، 2020.

8. محمود محمد أبو العلا، نظم التجارة الدولية، وكيل أول وزارة المالية وبناء رئيس قطاع الموارد البشرية، مصلحة الجمارك، المصرية.

9. هالة يحياوي، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية والسياسية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد بالجزائر، كلية علوم التسيير، جامعة العربي تبسي تبسة الجزائر، 2021.

مؤتمرات وملتقيات

1. ملتقى دولي، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة.

2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، خطة عمل من عشر نقاط لتعزيز التجارة لدولية وتسير حركة النقل في ظل الجائحة، رقم 79، أفريل 2020.

مواقع الكترونية

3. جائحة فيروس كورونا، متاحة على الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki ، تاريخ الاطلاع 2021/06/29، على الساعة 18:23

4. لماذا ينتشر وباء كورونا بهذه السرعة في دول العالم، https://www.skynewsarabia.com، تاريخ النشر 2020/03/15، على الساعة 23:48 بتوقيت أبو ظبي.